المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

سلسلة أوراق العمل

"مانشن" مشاعًا حضَريًّا: الهشاشةُ شرطٌ للمُمكِن

– سمر كنفاني –

ورقة عمل رقم 26

تموز/يوليو 2023

"مانشن" مشاعًا حضَريًّا: الهشاشةُ شرطٌ للمُمكِن

– سمر كنفاني –

سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
ورقة عمل رقم 26
تموز/يوليو 2023

الرجاء إرسال المراسلات إلى:
سمر كنفاني، باحثة مستقلّة
samarkanafani@gmail.com
© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2023
جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل للمرة الأولى في تموز/يوليو 2023.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

لمحة عن سلسلة أوراق العمل

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعيّة أو نظريّة أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الاثنتين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

الملخّص

في العام 2012، في حيٍّ هامشي من بيروت، حوّلَت مجموعةٌ من المُنتِجين/ات الثقافيّين/ات فيلا مهجورةً، تعود للقرن التاسع عشر استعاروها من مالكِها، إلى مساحة عملٍ مشتركةٍ ومكانٍ ثقافي، وأطلقوا عليها اسم "مانشن" (Mansion). طوّر هؤلاء صلاتهم/نّ الاجتماعية ضمن النسيج المادّي للبيت ومن خلاله، صاقِلين/ات أخلاقيّات العناية، ومُرسّمين/ات معالِم الروح الجَماعيّة فيه. تستكشف هذه الورقة ممارسات وأخلاقيّات مؤسّسي/ات "مانشن" لجهة إعادة الاستخدام التكيّفية، والمنفعة الاقتصادية، والإدماج المكاني والحَوكمة التشاركيّة، مبيّنةً أنّ "مانشن" هو تجربةٌ نادرةٌ في إنتاج المَشاع في السياق المَديني النيوليبرالي اللبناني. ومع ذلك، نظرًا إلى افتقار شاغليه إلى أيّ حقوقِ ملكيّةٍ قانونية، يتمتع المالِك بالامتياز المطلق لاستعادة المبنى ساعة يشاء، وهو بندٌ أساسيّ في اتفاقية الإعارة. لكنّ فريق "مانشن" نجح مرّاتٍ عدّة حتى الآن بالتفاوض للتمديد وتفادي الإخلاء المحتمَل، بناءً على تفاهمٍ متبادلٍ ومتجدّدٍ بقابليّة إخلاء العقار، ما طمأنَ المالك إلى امتثال الفريق لأسبقيّة المُلكيّة الخاصة. بالتالي، أجادل في هذه الورقة بأنّ هشاشة "مانشن" هي شرطُ إمكانيّة وجوده، وأدعو إلى استكشاف الآثار المترتّبة على ممارسات صنع المشاعات. كيف يمكن التنظيم والتشارك جَمعيًّا تحت التهديد الدائم بالإخلاء؟ إذ بالرغم من اعتماد "مانشن" نظامًا داخليًّا ذا روحٍ مناهِضةٍ للنيوليبرالية، يقوم وجوده في حدّ ذاته على نظامٍ نيوليبرالي يعزّز فائضَ سلطةِ المالِك. على هذا النحو، يظلّ "مانشن" المَشاع حبيسَ إطار العلاقات الزبائنية والنوايا الخيريّة التي تسود الدولة والمجتمع اللبنانيَّين. لكن بفضل تراكم خبرته، بات "مانشن" في وضعٍ يُتيح له التعامل مع هذه الأسئلة المحوريّة بِما يتجاوز موقعه الجغرافي الخاص وترتيبه الموقّت.

الكلمات المفتاحية: المشاع الحضَري، إعادة الاستخدام التكيّفية، الرعاية الثقافية، الهشاشة.

"مانشن" مشاعًا حضَريًّا: الهشاشةُ شرطٌ للمُمكِن

المقدّمة

"مانشن" كنايةٌ عن مجموعةٍ في بيروت استعارَت فيلا تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر من مالِكها في العام 2011، وحوّلَتها تدريجيًّا من حالة الإهمال التي كانت تعمّها إلى مساحةٍ ثقافيةٍ ومكانٍ للعمَل. تقع الفيلا المكوّنة من ثلاثة طوابق في حيٍّ مجاورٍ لوسط مدينة بيروت الخاضع للاستطباق، وافتُتِحَت في العام 2012 مساحةً متعددة الأغراض للاستخدام العام، وجذبَت تدريجيًّا نحو 15-20 مستخدِمًا/ة منتظِمًا/ة (أو "المانشنيّين/ات")، بمَن فيهم الفنانون/ات، والمصمّمون/ات، والمهندسون/ات المعماريّون/ات، والجمعيّات الثقافية، ومجموعات الناشطين/ات، والباحثون/ات الأكاديميّون/ات الذين يعملون من استوديوهاتهم/نّ الخاصّة أو المشتركة، بينما يعتنون بالمنزل ككُلّ. حصل غسّان، المؤسّس الرئيسي والمتحدّث باسم "مانشن"، على إذنٍ من مالك العقار، عماد، لاستخدام المنزل مجانًا بناءً على "اتفاق شرف"، في حالةٍ نادرةٍ من إعارة الممتلكات بين غير الأقارب. بعد عمليات التنظيف الأولية، وبمشاركة مجموعةٍ متناميةٍ من الناس، تطوّر "مانشن" إلى ما هو أكثر من مساحة عملٍ ميسورة التكلفة، ليغدو تجربةً في فتح مساحةٍ حضريةٍ خاصّةٍ أمام جمهورٍ أوسع، وإدارتها وفقًا للمبادئ الجَمعيّة. واقترح "المانشنيّون/ات" هذا الترتيب موقفًا متعمّدًا ضدّ سياسات الدولة النيوليبرالية وممارسات الاكتناز للنخبة الحاكمة، التي فرضَت الإقصاء المكاني، والتقشّف المالي والوصول غير المتكافئ إلى السكن في بيروت.

استنادًا إلى العمل الميداني الموسّع الذي أنجزتُه بصفَتي باحثة إثنوغرافيّة وإحدى "المانشنيّين/ات"، تكشف هذه الورقة عن الظروف التي تجعل من المساحة الجماعية والمفتوحة في "مانشن" مشروعًا ممكنًا وهشًّا في آنٍ معًا. ومن خلال تفصيل العلاقات والآليّات الداخلية فيه منذ انطلاقته وحتى العام 2019، أصنّف "مانشن" تجربةً في المشاعات الحضَرية، تُعرّف بكونها مجموعةً من الناس، وموردًا مشتركًا، والممارسات الاجتماعية والمادية ومبادئ الالتزام المُتشارَك التي تحكم استفادتهم من هذا المورد. أجادل بأنّ حافز المالِك لإعارة منزله ينبع من "فائضه الخيري"، مع كون الإحسان هو فعل الإيثار ذاك الذي يُفيد المانح والمتلقي في آن (Thorpe 2015, 106). يحصل "المانشنيّون/ات" على

مساحةٍ ميسورة التكلفة في وسط مدينة بيروت الباهظ التكلفة، حيث يمكنهم/نّ اختبار نموذج سكنٍ وحوكمةٍ مكانيّةٍ تشاركيٍّ وقائمٍ على المساواة. أما المالك، فيضمَن المضاربة على عقاره الذي لا يحتاجه بصورةٍ فورية، كما يكسب وصايةً مجانيةً على فيلّته المهجورة والمُهمَلة بالإضافة إلى رأسِ المال الثقافي الناتج عن رعايته مبادرةً من أجل "الصالح العام". لكن لفهم الظروف التي تمكّن جعل "مانشن" مشاعًا، ينبغي النظر في ما وراء نوايا المالك الفرديّة، أي إلى الظروف المادية والاجتماعية الأوسع التي تُتيح وجود المكان وجماعته. وفي حين أنّ وضع "مانشن" المُستعار هو الشرط الرئيسي لإمكانية وجوده، فإنّ إخلاءه هو الشرط الرئيسي لهشاشته وعدم استقراره. ومع ذلك، نظرًا إلى افتقار شاغليه إلى أيّ حقوقِ ملكيّةٍ قانونية، يتمتع المالِك بالامتياز المطلق لاستعادة المبنى ساعة يشاء، وهو بندٌ أساسيّ في اتفاقية الإعارة. لكنّ جماعة "مانشن" نجحَت مرّاتٍ عدّة حتى الآن بالتفاوض للتمديد وتفادي الإخلاء المحتمَل، بناءً على تفاهماتٍ متبادلةٍ ومتجدّدةٍ بقابليّة إخلاء العقار، ما طمأنَ المالك إلى امتثال المجموعة لأسبقيّة المُلكيّة الخاصة. وبالتالي، أجادل في هذه الورقة بأنّ هشاشة "مانشن" هي شرطُ إمكانيّة وجوده، وأدعو إلى استكشاف آثار ذلك على ممارسة صنع المشاعات.

تُظهر الأبحاث أمثلةً للنضالات من أجل الأراضي الريفية في المغرب (راجع/ي تونس في Gana 2012، Hamouchene 2017) واللجان الشعبية القاعدية في المشرق (راجع/ي سوريا ومصر في El-Meehy 2017) قبل الربيع العربي وبعده لعام 2011، مبيّنةً التحديات الهائلة التي تواجهها ممارساتُ التنظيم والسياسة القاعدية في ظل الحكم الاستبدادي والميول العنفيّة للثورة المضادة السّاعية لسحقِها (Zaatari 2015). لكنّ استكشاف هذا المثال من المشاعات في بيروت يُساهم في البحوث المُهتمّة بالحيوات العادلة، والمنصفة والمُستدامة المُمكن تخيّلها، والتي قد تكون ممكنةً، وعمليةً ومُستدامةً في المنطقة العربية وأماكن أخرى مماثلةٍ اليوم. كما يحضر الحوارُ في شأن دور "الطبقة الحضرية المُبدِعة" (Florida 2003)، خصوصًا الفنانين/ات والمنتِجين/ات الثقافيّين/ات والمبتكِرين/ات، في إعادة تعريف أجندات المساحة والحياة الحضريّة النيوليبرالية في المنطقة العربية، وغيرها من السياقات المماثلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. يقترح ضاهر أنّ مساحات، ومؤسّسات ومُمارِسي الفنّ والثقافة في عمّان وبيروت ينحتون مناطق سكنٍ أصيل، تتحدّى انعدام المكان والروح الذي يسِم التطوير العقاريّ الحضَري العابِر للحدود الوطنية (Daher 2014). وعلى العكس من ذلك، يرسم برونز ومقدّم الطرقَ التي يتقاطع بها سوقُ الفنّ والثقافة الإقليمي في مؤسّساتِ كلٍّ من دبي وبيروت، ما يجذب مشاريع التطوير العقاري السّاعية إلى تحسين وتطوير المواقع الحضَرية، والتي ما تلبث أن تتحوّل إلى تسليع المكان من خلال مفهومَي "الإبداع" و"الثقافة" (Brones and

Moghaddam 2017). وفي الوقت عينه، على صعيد النضال عبر محاولات إرساء التخطيط الحضَري التشاركيّ في موقعٍ تسوده سياساتٌ مكانيةٌ إشكاليّة، يجسّد التنظيمُ حول المُلكيّة الجَمعيّة والمشترَكة في مدينة الكويت مثالًا على صعوبة التنظيم خارج قبضة السُّبُل السياسية الراسخة (Al-Nakib 2014).

رغم إعفائه من عبء الإيجار وبقائه معلّقًا في وضعٍ قانوني غامض، يسعى "مانشن" جاهدًا من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي عن الدولة والسوق، وهي خاصّيةٌ تُعرّف بها المشاعاتُ الكلاسيكية (Opazo Ortiz 2015). لكن رغم اعتماده نظامًا داخليًّا ذا روحٍ مناهِضةٍ للنيوليبرالية، إنّ وجود "مانشن" في حدّ ذاته يقوم على نظامٍ نيوليبرالي يعزّز فائضَ سلطةِ المالِك. على هذا النحو، يظلّ "مانشن" المَشاع حبيسَ إطار العلاقات الزبائنية والنوايا الخيريّة التي تسود الدولة والمجتمع اللبنانيَّين.

الإثنوغرافيا، مِن وإلى

منذ إنشائه، كان "مانشن" نقطة انطلاقٍ والتقاءٍ لمختلف الممارسات الفنية والقضايا القائمة على الحقوق، مع التركيز على القضايا المكانية والاجتماعية الحضَرية. وبوصفه مجموعة، جمَع "مانشن" شبكةً من الأشخاص المتفرّقين جغرافيًّا والمتغيّرين بشكلٍ دوريٍّ من جميع أنحاء بيروت ولبنان والشتات، ومن جنسيّاتٍ متنوعة، بمن في ذلك اللبنانيّون/ات، والسوريّون/ات، والفلسطينيّون/ات، والسعوديّون/ات، والفرنسيّون/ات، والبريطانيّون/ات، وغيرهم/نّ. في كانون الثاني/يناير 2013، في منتصف عملي الميداني لنيل درجة الدكتوراه، تعلّقتُ أنا نفسي بالمكان عندما اصطحبتُ ابنتَيّ للمشاركة في "صِغار مانشن"، وهو برنامجٌ ترفيهيٌّ موجّهٌ للأسرة. باتّباع توجيهات جماعة "مانشن"، بحَثنا عن فيلا صفراء "سليمة" في شارع عبد القادر، في حيّ زقاق البلاط، على بعد كيلومترَين فقط من وسط مدينة بيروت. كان "مانشن" بالفعل من بين المنازل الأكثر حفظًا مقارنةً بالفيلات الأخرى المهجورة والمهدّمة تمامًا التي تحيط به، ما يشير إلى انسحابٍ حادٍّ للاستثمار من حيٍّ سكنيٍّ ثريٍّ سابقًا. دخلنا "مانشن" من زقاقٍ جانبي صغيرٍ حيث عثرنا على بوابةٍ معدنيةٍ صدئةٍ كُتبَت عليها عبارة "مانشن" بخطّ اليد، بالطبشور الأبيض الباهت. عبَرنا العتبة، فوجَدنا أنفسنا في باحة المطبخ حيث تجري معظم عمليات فرز القمامة والتخلّص منها في صناديق بلاستيكية مصنّفة، بعضها كانت قطط المنزل والحيّ قد نبشته. كانت سلسلةٌ من الدرّاجات مركونةً على جانبٍ واحد. بعد عبور الفناء، دخلنا المنزل عبر ما كان سابقًا مهاجع الخدمة، ومررنا بالمطبخ، والميزانين، والمراحيض، وغرف التخزين من خلال ممرٍّ يفتح على قلب

المنزل الواسع. كنا في قاعة "مانشن" المركزية التي تحتوي على المناضد المشتركة وتؤدّي إلى المكتبة والعديد من المكاتب والاستوديوهات. أما الدرج، فكان يقود صعودًا إلى ورشة عملٍ للحرير ومساحةٍ ذات أرضيةٍ خشبيةٍ مخصّصةٍ للنشاط الحرَكي، ونزولًا إلى استوديو للتسجيل الصوتي. كانت الأَسقُف تعلو فوقنا على ارتفاع سبعة أمتار، كما كانت ألواحٌ رخاميةٌ بيضاء كبيرة الحجم تغطي الأرضية تحت أقدامنا. تدفّق نسيمٌ شتويٌّ معتدلٌ من بين النوافذ الخشبية الطويلة لجهة الجنوب، ومن الواجهة المثلّثة المقوّسة ناحية الشمال، والتي تطلّ على شرفةٍ خرسانيةٍ وحديقة. هناك، وسط أشجارٍ متنوّعةٍ ارتفاعًا وعمرًا، ومع إطلالةٍ على طريقٍ مزدحمٍ وصاخب، جرَت أنشطة ذلك اليوم.

كانت في استقبالنا سابين، مُنظِّمة النشاط، قيّمةٌ فنّية، من "المانشنيّين/ات"، وأمٌّ لطفلَين. من خلال "صغار مانشن"، دعَت سابين العائلات إلى التناوب على إدارة ورش عملٍ للأطفال على أساسٍ أسبوعي، لقاء مساهمةٍ قدرها 75,000 ليرة لبنانية[1] لكلّ فصلٍ دراسيّ لتغطية موادّ ورشة العمل، وتكاليف التنظيف والإصلاحات المطلوبة للمنزل. وشملَت الأنشطة الحِرَف اليدوية، والغرس، والنجارة، ودروس الحركة واللّعب الحرّ، وهو ما يميّز البرنامج عن الأشكال السائدة لترفيه الأطفال في بيروت، أي الملاعب التجارية والمتنزهات الترفيهية المدمجة في مراكز التسوّق الكبيرة أو المعارض التجارية الموقتة. هذه الخيارات المُصطنعة والمكلِفة، مع الموسيقى الصاخبة والأضواء الساطعة المرافِقة، والتي غالبًا ما يُشرف عليها عمّالٌ شبابٌ ومهاجرون يتقاضون أجورًا زهيدةً ويفتقرون للحماسة، تُفصَل مكانيًّا عن المساحات المحيطة بها، ما يؤدي فعليًّا إلى عزل الأطفال ضمن حيّزٍ محدّد، بينما يستهلك الآباء والأمّهات السّلعَ في المقاهي والمتاجر بعيدًا عن متطلّبات الطفولة صعبة المراس. أما في "صغار مانشن"، فكان على الأهل والأطفال إعداد الأشياء معًا، وابتكار الأنشطة، والارتجال، واللّعب، والتواصل اجتماعيًّا، ومشاركة الوجبات الخفيفة في أثناء تقديم الطعام ومن ثم التنظيف بعد الانتهاء منه. سعى البرنامج أيضًا إلى فتح الحديقة للاستخدام العامّ على نطاقٍ أوسع، نظرًا إلى الغياب شبه التام للمساحات العامة المفتوحة – لا سيّما الخضراء منها - في بيروت بشكلٍ عام[2]. قالت سابين إنّ الهدف كان "شفاء مانشن"، وهي عبارةٌ غالبًا ما كان يستخدمها بعض "المانشنيّين/ات" في أثناء إنجازي العمل الميداني لوصف وجودهم/نّ في المنزل. وعلى غرار فكرة هايدغر القائلة إنّ الناس لا يبنون من أجل أن يسكنوا بعد ذلك في ما بنوه، بل نحن نسكن العالم بواسطة عملية بناء عالمِنا من حولنا (Heidegger 1971, 148)، فإنّ الشفاء يعني إصلاح الأجزاء المُهملة من المنزل وصيانتها وتحسينها بينما نستخدمها على نحوٍ إبداعي.

في إحدى المرّات، التقيتُ غسّان، المؤسّس الرئيسي لـ"مانشن". أخبرتُه عن بحثي الإثنوغرافي عن الاستطباق والسكن في المنازل المهجورة في الفترة الفاصلة بين التحلّل المادي والتجديد الحضَري السريع على أطراف وسط مدينة بيروت الحَصري. دعاني للعمل من استوديو يقع في الطابق الأول من "مانشن". بين كانون الثاني/يناير 2013 ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر 2017، قمتُ بتأثيث ذلك الاستوديو وشغله، حيث أجريتُ البحث واستعددتُ للعمل الميداني في الأحياء المجاورة. ومع ذلك، فإنّ المنزل نفسه، وعمره، وخرابه، ومساره التاريخي، وموقعه، وهجرانه السّابق، وإمكانيّته المزدوجة ليكون تراثًا حضَريًّا وعقارًا مربحًا في آن، كلّ ذلك وضَعه مباشرةً ضمن نطاق اهتماماتي البحثية. إذًا، انتقلتُ في البداية للعمل *من* "مانشن"، لكن سرعان ما وجدتُ نفسي أُجري بحوثي *عن* المكان. في خلال تلك الفترة، كنتُ أقصد المنزل يوميًّا تقريبًا بغرض العمل أساسًا، لكن كحال معظم "المانشنيّين/ات" الآخرين، أيضًا بهدف الاختلاط، و"شفاء" الفضاء، والشفاء به بسبُلٍ جماليةٍ وعاطفيةٍ مختلفة. وشمل ذلك تنظيف المكان، وخياطة الستائر، وترتيب الزوايا المُهملة، والمساعدة في تخزين الحطب، وريّ النباتات، والاحتفال بالمناسبات الخاصة، والطهو وإصلاح الأشياء، بما في ذلك بعد التفجير الهائل الذي هزّ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، ودمّر الأحياء المحيطة بوسط المدينة وتسبّب بأضرارٍ في "مانشن". وفي الوقت عينه، إنّ المعاملة بالمثل على صعيد إعداد الوجبات، والعمل المجّاني، ورعاية الأطفال، واستعارة المساحات والأغراض، ولّدَت علاقاتٍ اجتماعيةً ذات مغزًى في "مانشن" كما في حياتي.

في خلال عملي الميداني، أجريتُ مقابلاتٍ شبه منظّمةٍ مع مؤسّسي/ات "مانشن"، ومالِك العقار عماد، ومالِكيه وسكانه السابقين، بالإضافة إلى سماسرة العقارات من الحيّ، ومخطّطي المدن وخبراء القانون. تبادلتُ أحاديث مطوّلةً مع مُحاورين/ات رئيسيين/ات، إما شاغلين/ات مُنتظمين/ات أو مستخدِمين/ات عرَضيّين/ات لـ "مانشن". كان معظم هؤلاء من الفئة العمريّة بين 20 و50+ عامًا، ويعملون في قطاعات الثقافة، والتصميم، والفن، وإنتاج المعرفة، والنشاطيّة. كما كان أغلبهم من الطبقة الوسطى إما نتيجة وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، أو تحصيلهم العلمي، أو اكتسابهم رأس المال الاجتماعي بفعل مِهَنِهم. لاحظتُ التحوّلات المكانية والاجتماعية في المنزل، وشاركتُ في اجتماعاتٍ منتظمةٍ تناولَت شؤون إدارة المنزل اليومية، بالإضافة إلى لقاءاتٍ أخرى ذات طابعٍ سياسي وفلسفي. امتدّت مشاركتي في "مانشن" إلى ما بعد إشغالي ذلك الاستوديو في الطابق الأول، حيث ما زلتُ على اتصالٍ بالعديد من "المانشنيّين/ات" اليوم، بصفتهم أصدقاء/صديقات وزملاء/زميلات. أما الأعضاء الآخرون الذين يغادرون موقتًا أو ينتقلون من امتلاك استوديو إلى العمل في "مانشن" من وقتٍ إلى آخر، فوجَدوا أيضًا

سبُلًا للحفاظ على علاقتهم بالمكان، مشكّلين مجموعة المانشنيّين/ات "غيابيًّا". هذه الإمكانيّة تجعل الانتماء إلى هذه المجموعة متاحًا لكلّ مَن تتشابك دربه مع حياة المنزل اليومية، وأعمال رعاية المكان، وشبكة العلاقات فيه، ولكلّ من ساهم بجهودٍ ما واهتمّ بالمكان. وبالتالي، إنّ كونك أحد "المانشنيّين/ات" هو مسألةُ درجات، اعتمادًا على شدّة هذا التشابك في لحظةٍ معيّنة، بدلًا من أن يكون حالة عضويّة محدّدة المعالم. لكن على أيّ حال، يبقى الحضور النشط، والعمل في المكان، وتسديد المساهمات الشهرية لقاء استخدام مساحات الاستوديو الوسيلةَ الأكثر شيوعًا للانضمام.

تحويل المشاعات إلى مشاع: تمهيد الطريق

يُعتقد أنّ المشاعات - كما كانت تُمارس وتُفهم لقرون عديدة، قبل صعود الدولة القومية ولكن أيضًا في عصر الدول الديمقراطية الاجتماعية إلى حدٍّ ما - هي شيءٌ من الماضي، حيث تآكلَت موارد الكواكب على مدى تاريخٍ طويلٍ من الاستعمار والرسمَلة (Kalb 2017). ويُفهم المشاع على أنه ما ليس لأحدٍ وللجميع في آنٍ معًا، ويعمل خارج تنظيم الدولة أو قوى السوق، كما يصِف الوقائع الاجتماعية وممارسات الالتزام المتبادل حيث يزدهر الناس بالتساوي بفضل تشارُك الموارد المتاحة بدلًا من مجرّد البقاء على قيد الحياة رغم توفّرها (Linebaugh 2014). ويتطلّب نمطُ الإنتاج هذا والعلاقات الاجتماعية المحيطة به خلقًا وإعادة إنتاجٍ مستمرَّين من قبل مجموعةٍ من الأشخاص، والممارسات والقواعد والقيَم المنسّقة التي تحكم استخدامهم المُستدام لموردٍ مشترك (Ostrom 1990). ومع ذلك، في هذه اللحظة الرأسمالية المتأخّرة في لبنان، كما هي الحال على المستوى العالمي، إنّ الاستيلاء على الممتلكات وخَصخَصتها على نحوٍ غير قابلٍ للاسترداد يُفاقِمان المشاقّ الاجتماعية، ويجعلان من المشاعات دفاعًا هزيلًا وإن مُبرّرًا، مثل مفهوم "العام" أو "الصالح العام"، الذي *تحكمه* سلطةٌ دخيلة، بدلًا من أن يكون ذاتيّ الحُكم (Hardt and Negri 2009, 377). وفي غياب كلٍّ من المشاعات العامة و"الحقيقية" أو انكماشها، ظهر مفهوم "صنع المشاع" بوصفه فِعلًا للتفكير في التوليفات المعقّدة التي تشمل علاقاتٍ اجتماعية، وبيئية، ومادية، والتزاماتٍ متبادلة، يسعى الناسُ من خلالها إلى تحقيق الصالح العام في ظلّ الشروط الرأسمالية المُهيمِنة (Parr 2015).

يعيش أكثر من نصف سكان لبنان حاليًّا تحت خط الفقر، بينما يمتلك الـ 10٪ الأكثر ثراءً بينهم نحو 70٪ من كامل الثروة الشخصية في البلاد (ESCWA 2020). بحلول العام 2016، كانت الطبقة الحاكمة اللبنانية والأفراد المرتبطون بها بشكلٍ وثيقٍ يمتلكون 43٪ من إجمالي الأصول (بقيمة 7 مليارات دولار) لقطاع الخدمات المصرفية التجارية في البلاد (Chaaban 2015)، الذي أسّس

الدولة وحكمها بشكل رئيسي منذ استقلالها عن الانتداب الفرنسي في العام 1943 (Safieddine 2019). ولكن حتى قبل الاستقلال، كان لبنان مثالًا للدولة التجارية الحديثة في المنطقة وخارجها، دولة تحكمها سوقٌ أكثر من حرّة، واقتصادٌ خدميّ ومالي موجهٌ نحو الخارج (Gates 1998). وفقًا لِحاج، إنّ الاقتصاد اللبناني هو "*دعه يعمل*" (سياسة عدم التدخّل في السوق[3])، وهو نوعٌ متطرفٌ من اقتصاد السوق الحرّ الذي "يفتقر إلى أيّ تنظيمٍ حكومي" (Hage 2018, 88). يعاني لبنان من العداوات السياسية الداخلية المتشابكة مع صراعاتٍ جيوسياسية، وهندسةٍ ماليةٍ مُنهكة، وقد تأرجح البلدُ على حافة الانهيار الاقتصادي لعقود، لكنه أُجّل بشكلٍ أساسيّ بفضل مليارات الدولارات الأميركية التي كان يضخّها المغتربون اللبنانيون وغيرهم من المستثمرين العرب سنويًّا في قطاع البناء (Tierny 2015 ; idSoue et al 2016). منذ انطلقَت إعادة الإعمار في منتصف التسعينيات من الوسط التجاري في بيروت الذي دمّرَته الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، بدأَت المدينةُ تشهد موجة بناءٍ جامحة، اتّخذَت نمط عقاراتٍ بمنازل فرديةٍ أو مبانٍ منخفضة الارتفاع تُباع، ثم تُهدَم، وتُجمَع أراضيها مع الأراضي المُجاورة، ثم تُبنى عليها مبانٍ أكثر ارتفاعًا، واتساعًا، ورقيًّا. كان يمكن رؤية هذه المباني ترتفع واحدًا تلو الآخر في أفق بيروت، وعملياتُ بنائها تُعرقل الشوارعَ وتسدّها، وضجّة الحفر والطرق والقعقعة تملأ المشهدَ الصوتي للمدينة على مدار أعوامٍ متتالية. اعتمدَت إعادة الإعمار المثيرة للجدل هذه، والتي صاغتها ونفّذتها شركةٌ ذات طابعٍ خاصّ-عامّ، على عمليات الإخلاء الجماعي والمصادرات، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي وتحفيز موجاتٍ من التطوير العقاريّ غير المخطّط له في الأحياء المجاورة للوسط التجاري (Sawalha 2010)، كما هي الحال في حيّ زقاق البلاط حيث يقع "مانشن".

سُرّع قالَب إعادة الإعمار هذا عندما عدّلت الحكومةُ في العام 2004 قانونَ البناء 646 (من القانون 148 للعام 1983) للسماح بتشييد أبنيةٍ أعلى ارتفاعًا وأكبر حجمًا، ومنح استثناءاتٍ وحوافز لمشاريع التطوير والمنتجعات السياحية الكبرى، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية. عملية رفع القيود التنظيمية هذه تمّت بشكلٍ رئيسيّ بالتواطؤ بين أصحاب المصلحة من القطاعَين العام والخاص (بما في ذلك أعضاء من البرلمان ومجلس بلدية بيروت)، الذين صاغوا ومرّروا قوانين تلبّي احتياجات النمو لنظام إعمارٍ نيوليبرالي ونخبةٍ محدودةٍ من المستفيدين منه (Ashkar 2014 ; Krinjen and Fawaz 2010, 251). بحلول مطلع الألفية، أصبحَت المدينة فعليًّا "آلة تمدّدٍ حضَري" تتمتّع فيها الأطرافُ الفاعلة والمؤسّسات النخبوية - بما في ذلك أعضاء الحكومة (معظمهم من الرجال) - بدرجةٍ كبيرةٍ من الحرية لتعزيز مصالح القطاع العقاري استراتيجيًّا بغية ضمان السيطرة المالية والسياسية (Marot

2014). لم تكن النتيجة التوسع الهائل في المشهد الحضَري فحسب، بل نزوح الآلاف من السكان وخصخصة الأراضي العامة أيضًا (Saksouk-et al. 2015 Sasso). وبفعل هذه السياسات، همّشَت الطبقة الحاكمة نسبةً متزايدةً من سكان المدينة وأهملَت احتياجاتهم إلى مساحاتٍ ميسورة التكلفة للسكن والعمل والترفيه، ما أجبرهم فعليًّا على الانتقال إلى ضواحٍ ميسورة التكلفة. كان البلدُ ولا يزال يفتقر إلى خطةٍ حضَريةٍ شاملةٍ خارج الحدود الحصرية لوسط المدينة منذ العام 1954 (Marot and Yazigi 2012, 4)، كما لا يزال يفتقر إلى سياسة إسكانٍ اجتماعي، وسقفٍ لأسعار الأراضي. حتى العام 2016 تقريبًا، تمكّن بعضهم من الاستمرار في السكن في بيروت بفضل قانون مراقبة الإيجارات الذي أُقرّ في العام 1992، والذي انطبق أيضًا على المباني والمنازل القديمة غير المُدرَجة. لكنّ إقرار قانون عام 2014 الذي يحرّر ضوابط الإيجار عجّل بإخلاء السكان، لا سيّما من العقارات القديمة المهدّدة بالسقوط أو الخاضعة للأحكام التقديرية، على الرغم من أنّ القانون لم يدخل رسميًّا حيّز التنفيذ بعد.

شهد حيّ زقاق البلاط حيث يقع "مانشن" تحوّلاتٍ كثيرةً مهّدَت لشراء صاحبه العقار ومن ثمّ إنشاء "مانشن". في عصرها الذهبيّ، عُرفت منطقة زقاق البلاط بأهمّيتها الثقافية، والاجتماعية، والتعليمية، والسياسية قبل الحرب الأهلية 1975-1990. وفي بدايات تأسيس الحيّ في منتصف القرن التاسع عشر، كان أوّل زقاقٍ يتمّ رصفه خارج أسوار مدينة بيروت التاريخية (لذا سُمّي بزقاق البلاط)، فاجتذب العديد من العائلات البارزة العاملة في التجارة سعيًا للسكن بالقرب من المركز التجاري والسياسي المسوّر إنّما خارجه في آنٍ معًا، تفاديًا للازدحام (Féghali 2009). بلغَت المنطقة ذروة ازدهارها في منتصف التسعينيات من القرن الماضي (1950-1970)، وجذبَت أناسًا من مختلف الخلفيات الاجتماعية، والاقتصادية، والعرقية، والطائفية، بنوا وعاشوا في منازل ومبانٍ سكنيةٍ متنوعة الأحجام والأشكال، ما جعل الحي متنوعًا ومختلطًا طبقيًّا وطائفيًّا (Davie 2001). وفي خلال السنوات الخمس عشرة التي سبقَت الحرب الأهلية، تضاعف عدد سكان العاصمة مع وفود النازحين من الريف إلى المدينة بحثًا عن عملٍ بالقرب من المركز التجاري. ومع اندلاع الحرب الأهلية التي أثّرَت على التجارة والأمن، غادر العديد من سكان زقاق البلاط الأثرياء تدريجيًّا إما إلى أجزاء أخرى من المدينة أو إلى خارج البلاد. وفي خلال موجات النزاع المتتالية التي وسمَت الحرب الأهلية الضروس في لبنان، وصلَ العديد من الوفود الجديدة من النازحين الريفيّين طلبًا للأمان والعمل. وعندما جفّت الوظائف اليدويّة التي كان يعثر عليها الوافدون في ما مضى نتيجة تدمير وسط المدينة، تحوّلَت أحياءُ الأطراف مثل زقاق البلاط إلى مراكز سكنيةٍ وتجاريةٍ مختلطةٍ قائمةٍ في حدّ ذاتها (Stolleis 2005, 184-187).

بوصفه منزلًا عائليًّا ومركزًا اجتماعيًّا وسياسيًّا[4]، كان المكان الذي أصبح يُدعى "مانشن" ضمن صفٍّ من الفيلات الكبيرة العائدة لطبقة التجار الأثرياء والمؤثّرين في بيروت في القرن العشرين. ليسَ "مانشن" الفيلا الأكبر أو الأكثر فخامةً في الحيّ، إلا أنّه يُصنّف بلا شكٍّ مسكنًا للأثرياء نظرًا للحدائق المحيطة به، ومهاجع العمّال/العاملات المنزليّين/ات المنفصلة، والمعايير الداخلية الفخمة، والموادّ المُستخدَمة في البناء. ويشمل ذلك الأرضيّات الرخامية البيضاء، والجدران والأسقف المصنوعة من الخشب الصلب والزخارف الجصّية التي صنعها حرفيّون إيطاليّون يُزعم أنهم نُقلوا إلى بيروت بشكل خاصّ لتنفيذ هذه الأعمال وصيانتها. في تلك الفترة من تاريخ بيروت، كانت الإمبراطورية العثمانية في مهمةٍ لتحديث مُدنها من خلال محاكاة الجماليّات الحضَرية الأوروبية، وكانت أحياء النخبة مثل زقاق البلاط أحد أوّل الأحياء التي جسّدَت ذلك التوجّه (Gebhardt 2005; Féghali 2009). وكَحال العديد من جيرانها، بنَت الفيلا وقطنَتها ذات يومٍ عائلةٌ ثريةٌ من التجار كانت لها أملاكٌ وصِلاتٌ تجاريةٌ وسياسيةٌ عالميةٌ ومحلية، وتمتّعَت بنصف قرنٍ من الازدهار قبل الانكماش الاقتصادي الذي حلّ في أواخر السبعينيات. ومع تدهور الحالة الاقتصادية-الاجتماعية للعائلة، انتقل أفرادُها إلى أحياء أو بلدانٍ أخرى، ففرغَ المنزل وطواه الإهمال جزءًا تلو الآخر، حتى أُخليَ تمامًا في العام 1995.

بعدما عاش في الحيّ منذ العام 1982، رصد عماد المنزل والحديقة المورقة المحيطة به في خلال نزهاته اليومية ذهابًا إلى العمل وإيابًا منه، ونسج رابطًا خاصًّا معه، مطلقًا عليه اسم "البيت الأصفر" نسبةً إلى لون واجهته. وعندما اشتراه في العام 1999، كان ينوي تجديده والانتقال للسّكن فيه، كما تعاقد مع شركةٍ معماريةٍ وضعَت مخطّطًا لأعمال تجديدٍ وتوسيعٍ واسعة النطاق في العقار. لكن عندما تبيّن لعماد أنّ تكلفة الترميم والتجديد ستكون باهظةً للغاية، ولم يعد يشعر بالرغبة في السكن في منزلٍ بهذا الحجم الكبير، اشترى بدلًا من ذلك طابقًا ثانيًا في المبنى السكني حيث كان يقيم بالفعل مع زوجته وابنه الوحيد. وبين تلك الخطط للترميم وانطلاقة "مانشن"، ظلّ المنزل مهجورًا لأكثر من عقدٍ من الزمان. انهارَت أجزاءٌ منه، ونمَت النباتات والأشجار، لكنّ آثار منزل المالِك والسكان السابقين بقيَت، وكذلك الشّاراتُ الحزبية على الجدران التي خلّفَتها الميليشيات التي احتلّت المنزل موقتًا في خلال الحرب الأهلية وبعدها، إلى جوار العلامات الفنّية التي وضعَها المُهندِسون في أثناء تقييمهم لصلاحيّة هيكل الفيلا.

عندما بدأتُ العمل الميداني من "مانشن" في العام 2013، كانت المباني السكنية الشاهقة الجديدة موجودةً بالفعل في زقاق البلاط وفي شارع "مانشن"، شارع عبد القادر. وكانت أبنيةٌ عديدةٌ أخرى

تظهر في المحيط المرئي والمسموع للمنزل، تتخلّلها مبانٍ حديثة الطابع أقدَم وأقلّ ارتفاعًا، وقصورٌ مهجورةٌ أو مأهولةٌ جزئيًّا في حالةٍ سيئة، وكذلك مدارس ومؤسساتٌ دينيةٌ تشغل أبنيةً جيّدة الصيانة. ويساوي سعرُ مساحة الشقّة الجديدة على أرضٍ مثل عقار "مانشن" ما بين 3,000 و4,000 دولارٍ للمتر المربع (Ramco 2014). لكن في العام 1999، عندما اشترى مالكُ "مانشن" الحالي، عماد، العقار والأراضي المجاورة له، كانت الأسعار أقلّ بكثير. "ذهب المنزل لقاء مبلغٍ زهيد"، تحسّرَت هبة، إحدى الورَثة السّابقين، من دون أن تذكر المبلغ المحدّد؛ وفي ذلك غلوٌّ معقولٌ بالنظر إلى أنّ أسعار الأراضي زادَت بأكثر من الضّعف بين عامَي 2008 و2012 في زقاق البلاط (Guzman 2019). وفي حين فقدَت عائلة هبة ثروتَها ومكانتها السابقة، وتشتّتت عبر القارّات، ازدهَرَت أعمال عماد، ما مكّنه من شراء الفيلا. شاركَني سمسارٌ عقاريٌّ رافقتُه في خلال فترة العمل الميداني مثلًا شعبيًّا متداولًا في مجال بيع العقارات: "هنّئ المشتري، وقدّم التعازي للبائع"[5]، وهو يجسّد على نحوٍ وافٍ شعور هبة، وكذلك القيمة الاجتماعية لمراكمة العقارات من أجل النموّ المالي وأسبقيّة الملكية الخاصة كوسيلةٍ لحيازة الأراضي، وبالتالي الوصول إلى مكانٍ ما في المدينة. في الواقع، سياسةُ خَصخَصة الأراضي وتسليعها في بيروت بقيادة الدولة والسوق لم تؤدّ إلى تهميش سكان المدينة محدودي الدّخل فحسب، بل همّشَت على نحوٍ متزايدٍ الطبقات الوسطى من أهل المِهَن، والعِلم، والإبداع.

كان قانون المشاعات موجودًا في المشرق في ظلّ الإمبراطورية العثمانية، وعُرّفَت على أنها أراضي الدولة أو البلدية التي يمكن للمجتمع الاستفادة منها وفقًا للعلاقات القانونية أو التقليدية. لكنّ هذا القانون شُطِبَ في عهد الانتداب الفرنسي في لبنان عام 1930 بموجب قانون الملكية العقارية رقم 3339. وعلى الرغم من أنّ المانشنيّين/ات لا يشيرون عادةً إلى مبادرتهم/نّ على أنها مشاع، إنّ ممارساتهم/نّ وأخلاقيّاتهم/نّ وخطاباتهم/نّ، وكذلك الظروف التي تدعم وجود الجماعة تتّسق جيّدًا مع تعريف المشاع. في ما يلي، أشرح عمليّة تحويل "مانشن" إلى مشاعٍ من خلال تفصيل شروط اتفاقيّة الإعارة المعقودة مع عماد، بالإضافة إلى الممارسات والأخلاقيّات اليومية المُعتمدة في "مانشن". بدلًا من تشكيل مشاعٍ خارج نطاق الدولة أو السوق، ومع ذلك تحكمه مؤسّساتٌ منظّمةٌ كما نرى في أمثلةٍ ترِد في سياقات غرب أوروبا (Ostrom 1990)، يُعيد "مانشن" إنتاج وحُكم نفسه وفق طريقة المشاعات الحضَرية. ويفعل "مانشن" ذلك من خلال الحفاظ على المعارضة الأيديولوجية للسياسات النيوليبرالية المتمثّلة في الاستيلاء، والحرمان، والاستغلال، وطرح الحلول العملية ضدها؛ مع أنّ شرط إمكانيّة وجوده الأساسيّ - أي "الفائض الخيري" - يسّرَته هذه السياساتُ بعينها. على هذا النحو، ليسَ "مانشن" "في حالة سلام" مع الرأسمالية (Kalb 2017) ولا هو حلٌّ وسطيّ يطرحه المناضلون "الحقيقيّون" المناهِضون

للرأسمالية على حساب مشاعاتِ الماضي (Linebaugh 2014)، ومع ذلك، هو ليسَ مستقلًّا عن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة (Kip 2015). تحدث عملية تحويل "مانشن" إلى مشاع في ظلال الدولة وتحت جناح السوق، وإن كان على الرغم من كلتَيهما، من خلال كفاحه من أجل: أ) تأخير هدم عقارٍ قديمٍ آخر لإفساح المجال للمضاربة العقارية وبناء مساكن نخبويةٍ جديدة، من خلال إعادة الاستخدام التكيّفية؛ ب) إعادة توزيع القيمة والخدمات من خلال نظامٍ غير رسمي للرعاية الاجتماعية وتبادل الهدايا؛ ج) التنظيم الذاتي والحكم الذاتي من خلال التشارك والتشاور؛ د) فتح ملكيةٍ خاصةٍ للاستخدام العام على نطاقٍ أوسع. إنها تجربةٌ مستمرةٌ في السكن بوسائل أخرى في ظل شروطٍ "قاهرة"، تلك "الظروف والقوى التي تبدو ثابتةً وغير قابلةٍ للتفاوض، والتي تتجسّد على مستوى الترتيبات المكانية والصراع العنيف والخطابات المُسيطِرة، وكذلك الأنظمة السياسية والاقتصادية المُهيمنة"، والتي تُلقي بثقلها وتأثيرها على الحياة اليومية (Kanafani and Sawaf 2017, 4). يفعل "مانشن" ذلك بينما يسعى طوال الوقت للحفاظ على المنزل، مورده الأساسي. لذلك، فهو مسعًى محفوفٌ بالمخاطر، يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ مبادرات المشاعات الحضَرية في جميع أنحاء العالم (Harvey 2012 ;Parr 2015). وفي مواجهة التحدّيات وأوجُه القصور الخاصة به، تطوّر "مانشن" بشكلٍ كبيرٍ منذ إنشائه، ما زاد من تأثيره في مجالات النشاط الحضَري والإنتاج الثقافي والمعرفي. ومع زيادة ظهوره وإن بتحفّظ، شجع "مانشن" مبادراتٍ مماثلةً لتنبت خارج شبكاته المباشرة، وأثار نقاشًا عامًّا في شأن السُّبُل الممكنة لجعل الحياة في المدينة صالحةً للعيش على نحوٍ مستدام، مؤمّنًا تلك الحياة فعلًا لعددٍ كبيرٍ من المنظّمات القاعديّة والناشطين/ات السياسيّين/ات. وفي الفترة بين عامَي 2019-2021، برزَت تحولاتٌ مهمّةٌ أخرى، لكنها تقع خارج نطاق هذه الورقة، تستدعي تفسيراتٍ جديدةً لشروط الإمكانيّة والهشاشة المرتبطة بأنماط المشاع الحضَريّ الخاصّة بـ"مانشن".

اتفاق الشرف: توافقٌ غير متكافئ

اعتمد إنشاء "مانشن" واستمراريّته على التوافق في التموضُع الاجتماعي من جهة، وعدم التوافق في الظروف المادية من جهةٍ أخرى، بين كلٍّ من عماد وغسان. هويّة عماد وهويّة المانشنيّين/ات أثّرتا في احتمالية الاتفاق وتماسكه بين الطرفَين، ما أتاح لهذه الصفقة غير المعتادة لإعارة الممتلكات لغير الأقارب - أو الغرباء تمامًا بدايةً - إعادة إنتاج نفسها بما يتجاوز توقعات المانشنيّين/ات أنفسهم/نّ.

في أواخر الأربعينات من العمر، غسّان مهندسٌ معماريّ، وهو الأصغر بين خمسة أبناءٍ وُلدوا لأمٍّ ألمانيةٍ وأبٍ لبناني. في بلدتهم الجبلية، كان عمّه ووالده يمتلكان أرضًا يزرعانها بمختلف المنتجات ويربّيان الحيوانات فيها. ومع ذلك، نشأ غسّان في بيروت، ثم درس الهندسة المعمارية في الجامعة الأميركية في بيروت، وشهد معظم أحداث الحرب الأهلية اللبنانية وتداعياتها في حيّ الحمرا الذي تقطنه الطبقة المتوسطة البيروتيّة. سرديّات غسّان عن الحياة في الحمرا التي مزقَتها الحربُ تمتلئ بحكايات القهر في ظلّ ظروف العنف ونقص الحاجات الأساسية، ولا يمكن تحمّلها إلا من خلال العلاقات الاجتماعية المكثّفة. قال غسّان إنّ قيمة التشارك مع الجيران وتبادل الدعم الذي عبَر الحدود الأيديولوجية والهويّاتية للفصائل المتحاربة، صاغ أشكالًا متينةً ومستدامةً من التضامن، وهو قولٌ يتماشى مع خطابٍ عامٍّ مألوفٍ عن الروح الجماعيّة في زمن الحرب. قبل "مانشن"، كان غسّان وزملاؤه يديرون مساحةً ثقافيةً في شقةٍ قديمةٍ استأجروها في حيٍّ طرَفيّ آخر في بيروت، لكنهم طُرِدوا منها عندما قرّر أصحابُها بيعها لمشروع تطويرٍ عقاري. بحثًا عن مساحةٍ جديدة، قام غسّان باستكشاف المدينة طلبًا لعقارٍ مهجورٍ يصلح لإنشاء مساحة عملٍ واستوديوهاتٍ للفنانين/ات بأسعارٍ معقولة. من جانبه، عماد في الستينات من العمر، لديه تجارة تصديرٍ واستيراد، وسبق له الدخول في مشاريع عقاريةٍ متفرّقة، فكان يشتري العقارات للمضاربة غالبًا، لكنّه كان يطوّرها في بعض الأحيان أيضًا بالشراكة مع شقيقه. هو تاجرٌ ناجح، ويتمتع كذلك بعلاقاتٍ سياسيةٍ قويةٍ من جانب والده ووالدته، وكلاهما ينحدران من عائلاتٍ ارتقَت اجتماعيًّا واكتسبَت ثروةً وسلطةً كبيرتَين في لبنان على مدى ثلاثة أرباع القرن الماضي. سعَى أسلاف والد عماد إلى تحصيل التعليم العالي واحتراف التجارة الحرة، واكتسبوا مكانةً اجتماعيةً ومناصب عامةً ذات تأثيرٍ في مجال العقارات والتمدين في البلاد. وبعدما نشأ في زقاق البلاط مع عائلته قبل الحرب الأهلية، عاد عماد وانتقل إلى المنطقة رجلًا بالغًا، ولا يزال يقطن في شقةٍ دوبلكس في الشارع المقابل لـ "مانشن" مباشرةً. وفي المرّتَين اللّتَين التقيتُ فيهما عماد، واستنادًا إلى روايات المانشنيّين/ات وغيرهم/نّ ممّن قابلوه، هو رجلٌ متحفّظٌ ولطيفٌ لكنّه صلب الإرادة، ويشارك بصبرٍ في التفاصيل التي تتعلّق بأعماله التجارية وممتلكاته. ولاحظ بعضهم أنه يمارس نهجًا ليبراليًّا قديم الطراز أكثر منه نهجًا نيوليبراليًّا في مشاريعه، كما يتّضح من احترامه تنظيمات الدولة وتحسّره على تفكّكها شبه الكامل، وإن كان ذلك في سياقٍ يُمكن فيه لبعض المُقتدرين تسخير الوضع لصالحهم ضمانًا لمزيد من النمو والربح.

"وجدتُ عماد بعدم البحث عنه"، قال لي غسّان ضاحكًا في محادثةٍ في أواخر العام 2014. في خلال بحثه عن مساحةٍ فنية، كان غسّان يركّز أساسًا على العقارات القديمة المهجورة أو غير المُستغلّة التي

كانت بحالةٍ مقبولةٍ تجعلها قابلةً للترميم وبالتالي صالحةً للسكن. لكن سرعان ما اكتشف غسّان صعوبة التواصل مع المالِكين مباشرة. وتابع: "كلّما عثرتُ على مكانٍ ما وحاولتُ الاتصال بالمالِكين، كان عليّ دومًا التوجّه إلى محاميهم"، مشيرًا إلى الحذر، والريبة، وأحيانًا السرّية التي تحيط بالتعاملات العقارية، نظرًا لوقوع العديد من حالات الاحتيال عبر شركاتٍ وهمية (Kanafani 2017b, 65, -153 152). لم يلتقِ غسّان بمالكٍ واحدٍ طيلة فترة سعيه حتى العام 2012، عندما كان يتمشّى بجوار "مانشن" للمرة التاسعة مُبديًا إعجابه بالمكان، ووجّهه أحد الجيران إلى منزل عماد المقابل للفيلا. شعر غسّان بأنّ الحظّ حليفه لأنّه تمكّن أخيرًا من "الوصول إلى المالك"، ولم يكن لديه ما يخسره، فجعل اقتراحه جريئًا: نظرًا لأنّ المنزل كان أُهمِل لسنواتٍ عديدة، وأنّ أسعار العقارات كانت مرتفعةً للغاية بالنسبة لبيئته الاجتماعية، طلب من عماد استعارة المكان بالمجّان لإنشاء مساحة للفنانين/ات للعمل معًا بالقرب من وسط مدينة بيروت وأنشطتها. في المقابل، وعد بأن تقوم المجموعةُ بإعادة تأهيل المنزل تدريجيًّا بما يجعله صالحًا للاستخدام، من دون أن يُطلب شيءٌ من عماد باستثناء إذنه بإعادة قطعة أرضه إلى الحياة مرةً أخرى في حيٍّ كان قيد التعافي بعد عقودٍ من التدهور. بعد نحو ثلاثة أشهرٍ من التفكير، ولدهشة غسّان المُطلقة إنما السارّة، وافق عماد، وهكذا وُلد اتفاقٌ بين الرجُلَين لا يزال قائمًا حتى اليوم.

كان الاتفاق المبدئيّ بين عماد وغسّان شفهيًّا، مدفوعًا باجتماعاتٍ دوريةٍ للتفاوض على التمديد. وأعقبَ ذلك اتفاقٌ مكتوبٌ كان ساريَ المفعول لمدّة عامٍ واحد، ثم تُرك بعد ذلك من دون تجديد، ثم جُدّد لمدّة عامٍ مرةً أخرى في أواخر العام 2019، قبل التفاوض على عقدٍ جديدٍ في العام 2021. لا تشكّل الوثيقة الأولى ونسختها المجدّدة عقودَ إيجارٍ نظامية، ولا تتضمّنان أيّ تبادلاتٍ ماليةٍ بين "مانشن" وعماد. قال غسّان إنّ دوره المُحدّد في الوثيقة الأولى التي وقّعها مع عماد كان *الشغّيل* (حرفيًّا "المُستخدَم")، ما جعل من المنزل *مكانًا* بدلًا من أن يكون *أنقاضًا*، وهو الوضع البيروقراطي للممتلكات المهجورة على المستوى البلديّ. وبناءً على ذلك، كان على غسّان أن يستخدم المنزل ويعمل فيه حتى لا ينهار أو يقع فريسةً للمتعدّين، أو اللصوص، أو المخرّبين. بالتالي، يمكن للمانشنيّين/ات استخدام المكان لممارساتهم المهنية الشخصية، وللمناسبات العامة غير الربحية، ولكن ليس للمشاريع التجارية، ولا لجمع الأموال على نطاقٍ واسع[6]. وفي غياب أيّ عقد إيجارٍ رسمي، لا يُسجّل إشغال "مانشن" لدى المجلس البلديّ في بيروت ولا يخضع للضريبة من قبل وزارة المالية بصفته ملكيةً مأهولة؛ فوفقًا لغسّان، وخلافًا للاتفاق غير الرسمي بينه وبين عماد، لا يزال "مانشن" مسجّلًا على أنّه "أنقاض" في السجلّات البلدية. لهذا السبب، سُمح لسكان "مانشن" بإجراء الإصلاحات اللازمة والضرورية فقط، من غير تجديداتٍ واضحةٍ

قد تجذب الانتباه أو تُشير إلى أنّ المنزل قيد الاستخدام أو خاضعٌ للضريبة من قبل الدولة[7]. وعلى الرغم من دقّته وتنبّهه، لم يكن عماد يتدخل في الشؤون اليومية لـ "مانشن"، مفضّلًا أن يظلّ بعيدًا عن الأضواء والإعلانات العامة التي كانت تنشرها المجموعة، لكنه كان يطلب فقط من المانشنيّين/ات احترام مجموعةٍ من القواعد والشروط، مستفيدًا من نيّة غسّان صنع "شيءٍ ما" بالمكان.

يعزو العديد من المانشنيّين/ات مرونة هذا الاتفاق وطابعه غير الرسمي إلى الثقة والاحترام المتبادلَين اللذين تطوّرا في وقتٍ مبكرٍ بعد لقاء غسّان بعماد، واللذَين لا يزالان يصوغان إلى حدٍّ ما مصير وصول المجتمع إلى مورده المادي الأساسيّ: المنزل والحدائق المحيطة به. حتى اليوم، يجسّد "مانشن" مثالًا نادرًا في لبنان على إعارة العقارات بين أشخاصٍ لا تربطهم صلة قرابةٍ أو حتى معرفة سابقة تحفّز عادةً هذا النوع من الثقة المتبادلة. في الواقع، الاحترام والثقة بين عماد وغسّان، وبالتالي بين عماد والمانشنيّين/ات الآخرين الذين ورثوا نوعًا من تلك العلاقة عندما هاجر غسّان إلى فرنسا في العام 2019، يُستمدّان من رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يتشاركه الطرفان داخل المجتمع البيروتي (Bourdieu 1990). وفي حين يتفوّق عماد على غسّان وغيره من المانشنيّين/ات من حيث السنّ والثروة والسلطة بفعل عمله في قطاعٍ ربحيّ، فإنّ بعض سكان "مانشن" ينتمون أيضًا إلى طبقاتٍ ميسورة. "نحن كأفرادٍ لسنا في حالة عوَز مادّي. علينا الاعتراف بأنّ هذا الواقع يتيح لنا عدم الانشغال بتحقيق الربح المالي"، تقول ساندرا بينما تحدّثنا عن تميّز المانشنيّين/ات عن غيرهم/نّ من شاغِلي الفيلات في زقاق البلاط، وعن حيرة المطوّرين العقاريّين إزاء ضياع فرصة الربح نتيجة أجندة "مانشن" غير الربحية[8]. وبينما يمكن لعماد حصد رأسماله الثقافي من خلال تحصيله العلميّ العالي وقربه من عالم الفنون والثقافة، يستمدّ المانشنيّون/ات رأسمالهم/ات من تحصيلهم/نّ العلميّ وعملهم/نّ في المجالَيْن الثقافي والسياسي. وإذ تُظهر مساحة "مانشن" بعض علامات هذا التميّز من خلال جماليّاتها البسيطة والبوهيمية المرتبطة بالحراك الاجتماعي التصاعدي في الأحياء المطوّرة عقاريًّا (Lloyd 2014)، يظهر تميّز عماد في استهلاكه للفن والتحف الراقية؛ فتصميم مكتبه يتبع طرازًا بسيطًا وتشطيبًا فاخرًا، ويجمع بين المفروشات الفخمة والحديثة، كما يزدان بقطعٍ فنيةٍ منتقاةٍ وسجّادٍ تقليديّ، ما يَشي بفرادة خياراته الأستطيقيّة التي تمزج بين عناصر غربيةٍ وأخرى إثنية (arb 2013Deeb & H ourdieu 1984,). من الواضح أنّ ميل عماد إلى الحفاظ على الأغراض الجميلة وعرضِها، عند التقاطع بين الطرازَين الحديث والدّارج، يوازي انبهاره بـ "البيت الأصفر" بوصفه أثرًا من ماضي الحيّ يستحقّ الصّون - حتى الآن - وإلا لكان هدمَه بالفعل.

يعيش الطرفان في بيئاتٍ اجتماعيةٍ متداخلةٍ ويشغلان مكانتَين متكافئتَين، ليس فقط على مستوى رأس المال الثقافي، بل الاجتماعي أيضًا، من حيث قدرة المانشنيّين/ات على الوصول إلى الموارد من خلال صِلاتهم/نّ الاجتماعية (Bourdieu 1984). وعلى الرغم من أن الطرفَين لم يدخلا في الاتفاق من خلال معرفةٍ أو علاقةٍ شخصيةٍ سابقة، أصبح واضحًا على مرّ السنين أنّ المانشنيّين/ات وعماد يجمع بينهم في الواقع أصدقاءٌ ومعارف مشتركون. وساعد ذلك في تعزيز ثقة عماد بأنّ شاغِلي/ات "مانشن" هم مستخدِمون/ات شرعيّون/ات لمنزله – وليسوا مُعتدين/ات محتملين/ات، وبأنّ صورتهم/نّ وسمعتهم/نّ تفرضان عليهم/نّ الالتزام بأخلاق الضيوف الطيّبين الذين لا يتجاوزون آداب الضيافة، تسديدًا لدَين "مانشن" الأخلاقي والاجتماعي لعماد مقابل تقديمه هدية استخدام منزله مجّانًا. إلّا أن هذا التوافق الطبقيّ الضّامن وإن غير المتكافئ، لا يُترجم في شراكةٍ بين الطرفَين على مستوى المصالح أو التطلّعات. فالجهود المهنية التي يبذلها المانشنيّون/ات تُعيد إنتاج الطبقة الحضَرية الإبداعية، والمجتمع المدني والأكاديميا، وهو أمرٌ يثمّنه عماد، باعترافه الخاصّ، بل يدعمه عمليًّا أيضًا حتى عندما لا يكون أكيدًا تمامًا ممّا ينوون فعله. لكن رغم تعبيره عن كرهه للوضع الراهن[9]، استفاد عماد منه في خلال معظم حياته المهنية، حيث ازدهرَت أوضاعه في ظلّ النظام التجاري القائم أو المراكمة المتفلّتة من أيّ قيود، وهو ما يعارضه "مانشن" وحلفاؤه المقرّبون، منادين بإعادة الاستخدام المستدامة وإعادة توزيع الرفاه من خلال فتح المساحات الحضَرية غير المستغلّة.

عندما سألتُ عماد مباشرةً عن سبب قبوله إعارة منزله، قال لي: "أريد أن أكون مفيدًا للمدينة"[10]. لكن من دون الطعن في مصداقيّة قول عماد، قال العديد من المانشنيّين/ات إنّ دافعه الأساسيّ كان راحة البال؛ فطالما أنّ شاغلي/ات "مانشن" يستخدمونه ويحافظون عليه بنشاط، ما ينقذه من الإهمال، يمكن لعماد المضاربة على قيمة العقار. ويترك هذا الوضعُ للرجُل خيار تجديد المنزل لاحقًا إذا ما أراد ذلك، ويكون عندها في حالةٍ مقبولة. علاوةً على ذلك، من خلال تكتّل عقار "مانشن" مع العقارات المحيطة به التي يمتلكها عماد وإخوته أيضًا، والحفاظ على المنزل منخفض الارتفاع، يسمح قانون البناء للمالِك بتطوير قطع الأراضي المحيطة بنسبةٍ إضافية، وبالتالي زيادة أرباحه بشكلٍ كبير[11]. لكنّ مشروعًا ضخمًا ومكلفًا كهذا سيكون أيضًا محفوفًا بالمخاطر في الاقتصاد العقاريّ اللبناني الراكد منذ العام 2010، كما أنّ بناءه الصاخب والمغبر سيخلّ بالسلام في شارع عبد القادر، حيث يستمتع عماد بالإقامة. في نهاية المطاف، مكّنه استقراره المالي من الانتظار وعدم القيام بأيّ خطوات، موفّرًا في الوقت عينه الفرصة لرعاية الثقافة والفن.

مفتقِرين لأيّ حقوقٍ قانونية، يعتمد المانشنيّون/ات بشكلٍ كاملٍ على استعداد عماد لمواصلة الالتزام بالاتفاق، ما يضعهم/نّ في موقفٍ محفوفٍ بالمخاطر وهشٍّ على الدوام. ويتجلّى ذلك في أهمّ شرطٍ في اتفاقية الإعارة، وهو الشرط الذي يكرّره عماد: احتفاظه بالامتياز المطلق لإخلاء "مانشن" واستعادة المنزل في أيّ وقتٍ يشاء، في غضون مهلةٍ قصيرة إلى متوسطة الأجل. وفي حين وافق عماد على اعتماد إشعار الإخلاء البالغة مدّته ثلاثة أشهرٍ وفق قانون الإيجارات اللبناني – من منطلق اللّطف واللباقة – كان أيضًا منفتحًا على التفاوض من أجل تمديد الاتفاق. منذ الاتفاق الأوّلي، طرح عماد في العام 2016 سؤالًا على غسّان عمّا إذا كان "مانشن" لا يزال بحاجةٍ إلى المنزل، ولماذا وإلى متى، فَفاوضه غسّان على تمديد الاتفاق كلّ ثلاث سنوات. وفي العام 2018، عندما علم عماد بانتقال غسّان وساندرا الوشيك إلى فرنسا، كان متردّدًا في شأن فقدان غسّان كنقطة اتصال، فطلب من "مانشن" الانتقال إلى مكانٍ آخر بحلول نهاية ذلك العام. ومع ذلك، في العام 2020، تمكّن آخرون من المانشنيّين/ات من استعادة المبادرة مرّةً أخرى. عادةً ما تدفع إشعاراتُ الإخلاء هذه المجموعةَ إلى أزمةٍ وجودية، فتنطلق الاجتماعات والمشاورات العديدة المخصّصة لمناقشة سُبُل المضيّ قدمًا. ماذا يحدث لمجموعة "مانشن" إذا ما فقدَت مساحتها؟ هل شروط هذا الاتفاق قابلةٌ للتكرار في مكانٍ آخر؟ ما هي "الآثار" التي يمكن لـ "مانشن" أن يخلّفها حتى يتمكّن آخرون من اختبار تجارب اجتماعيةٍ مماثلة؟ وفي حين يُربِك "مانشن" ويُعكّر صفوَه، إنّ هذا الوضع الهشّ ومعه اعتراف المجموعة بأنّ الاتفاق "ليسَ ساريًا إلى أجلٍ غير مسمًّى"، يطمئنان عماد إلى أنّ ملكيّته بأمان. مكرّسًا الراعي المُطلَق لـ "مانشن"، وإن على نحوٍ غير مُعلَن، يظلّ عماد منفتحًا على التفاوض لتمديد الاتفاق طالما يبدو الأمر مناسبًا له.

وصفتُ هذا الاتفاق بأنه "اتفاق شرف" أو "اتفاق سادة" ليس فقط لأنه تأسّس واستمرّ في المقام الأول على الثقة الشخصية والكلام الشفهيّ، بل أيضًا للإشارة إلى طبيعته الأبوية جوهريًّا، باعتباره أساسًا وحرفيًّا اتفاقًا "بين الرجال". وحتى منتصف العام 2019، عندما أعاد نظامُ الحوكمة الجديد توزيع الأدوار والسلطات بين المانشنيّين/ات، كان غسّان الأبَ الرمزي للمنزل وممثّل الجماعة. كان هو مَن يُستدعى غالبًا للتحدث نيابة عن "مانشن" إلى أيّ جمهورٍ مهمّ، مثل وسائل الإعلام، أو الوفود الأجنبية الزائرة، وكذلك للتوسّط مع الجيران. لكن الأهم، على مدى الردح الأكبر من حياة "مانشن"، كان غسّان الوحيد القادر على التفاوض مع عماد لنيل الموافقات المطلوبة لإحداث تحسيناتٍ أو ترميماتٍ في المنزل، أو لمناقشة شروط اتفاق الإعارة وتمديده. وبمعزلٍ عن ميله إلى نسج الروابط مع الناس، اكتسب غسّان هذه الشرعية من تواصله الأوّل مع عماد ودوره المحوريّ في تأسيس المشروع، معتمدًا أيضًا

على مجموعةٍ كبيرةٍ من الأصدقاء/الصديقات والزملاء/الزميلات لبناء المجموعة والمساحة التي أصبحَت ما هي عليه اليوم. وحتى أواخر العام 2020، كان غسّان الوحيد الذي وافق عماد على التحدّث إليه من بين المانشنيّين/ات، على الرغم من استعداد الآخرين لمقابلته. وفي مكانٍ آخر، جادلتُ بأنّ هيمنة الرجال على التعاملات العقارية تحجب إرادة، وتأثير، وأعمال النساء والأقارب الذكور الأصغر سنًّا لجهة صياغة القرارات المتعلقة بالأملاك العائلية المشتركة (Kanafani 2017b, 77- 72). في "مانشن"، المرأتان محجوبتا التأثير هما كلٌّ من زوجة عماد وشريكة غسّان. غالبًا ما شوهدَت زوجة عماد، وهي رسّامةٌ وهاويةٌ للفن، تحضر بتحفّظٍ أولى المناسبات العامة في "مانشن"، ما دفع بعض المانشنيّين/ات إلى التساؤل عمّا إذا كانت أدّت دورًا في إقناع عماد بالاستمرار في إعارة المنزل لغسّان بعد الاتفاق الأولي. أما شريكة غسّان، ساندرا، ففنّانةٌ أدائيةٌ فرنسيةٌ وعاملةٌ اجتماعيةٌ من بين مجموعةٍ متنوعةٍ وأساسيّةٍ من المشاركين/ات - وإن كانوا أقلّ شهرة – الذين حلموا بـ "مانشن" وأسّسوه، كما حافظوا على تشغيل عجلاته الاجتماعية، والفنية، واللوجستية يوميًّا.

"ما هو مانشن؟": ممارسةٌ وتعبيرٌ عن أخلاقيّات مشتركة

يفتقر لبنان إلى قوانين تحكم الاستحواذ [12] (squatting)، لكن يبدو جليًّا من علاقة "مانشن" مع عماد أن لا غنى عنها، لأنّ من دون حرية الوصول إلى الأرض والملكيّات، لا يمكن لهذا المجتمع المحدّد من سكان المدينة تحمّل تكلفة مثل هذه العقارات الواسعة لشغلها والعمل فيها. ومع ذلك، إنّ الدور الذي يؤدّيه "مانشن" في الوسط الثقافي والناشط في بيروت يعتمد في المقام الأول على مجموعةٍ من الممارسات والرّوح المشتركة: "الشفاء" المستمرّ لمساحةٍ قد ينتهي بها الأمر مهجورةً أو مهدومة؛ تساهلها الصريح مع المال في مواجهة الصرامة المالية الطاغية؛ انفتاحها المتعمّد على جمهورٍ واسعٍ في مواجهة الإغلاق؛ وحكمها التشاركي في داخل دولةٍ إقطاعيةٍ أبوية. هذه التدخلات المكانية متعدّدة المستويات التي تميّز المشاعات الحضَرية (Kip et al. 2015) تتكوّن من "روح الرعاية"، أو أخلاقيّات التعاون والتضامن الاقتصاديّ والبيئيّ والسياسيّ الذي يغذّي على نحوٍ متزايدٍ النضالات المكانية في العديد من السياقات الحضَرية النيوليبرالية (Özkan and Baykal Büyüksaraç 2020). بعد الفترة الأولى من التنظيف والانتقال التي استغرَقت أوّل عامَين من عمر "مانشن" لتغطّي المنزل الواسع برمّته، تطورَت هذه الروح تدريجيًّا وتكيّفَت لتصبح استراتيجيةً واعيةً وقصديّة.

بمجرّد أن تمكن غسّان من الوصول إلى المنزل، أمضى هو ومجموعةُ مؤسّسي/ات "مانشن" الأولى وقتًا وأنفقوا أموالًا متواضعةً من جيوبهم/نّ لجعل المنزل صالحًا للعيش إلى حدٍّ ما. ولكي يكسب "مانشن" مكانًا آمنًا في الحيّ بوصفه ضيفًا جديدًا، بما في ذلك الوصول إلى المرافق الحيويّة والنادرة في كثيرٍ من الأحيان، كان من الضروري أن يبني غسّان الثقة والاحترام مع الجيران، لا سيّما "الرجال الأقوياء" منهم التابعين لحركة أمل والذين يتمتّعون بالنفوذ في زقاق البلاط ويؤدّون دورًا مهمًّا في صوغ مصير المنطقة. بالإضافة إلى إصلاح النوافذ والأبواب المكسّرة، تطلّب الإعداد الأوّلي للمكان مجموعةً من المناورات لربط المنزل بالبنية التحتية الأساسيّة من كهرباء ومياه وإنترنت، والمتابعة الدائمة لضمان استمرار وصولها. فمنذ انقطاع الكهرباء المنتظِمة في خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، لم تعُد الحكومة اللبنانية قطّ إلى توفير الكهرباء على مدار 24 ساعة، بل أمّنَت إمدادًا متقطّعًا بحسب الموقع الجغرافي وتوفّر الوقود، ما أرغم السكان على استكمال احتياجاتهم بواسطة المولّدات الخاصة[13]. عندما انطلق "مانشن"، كان للمنزل خطّ كهرباءٍ حكومي خاصّ به، لكنّه احتاج أيضًا إلى طاقة مولّدٍ لتأمين الكهرباء بانتظام. تطلّب تأمين الأول استخدام غسّان بعض العلاقات الشخصية لتفادي الجباة الذين رأوا فرصةً للرشاوى عبر استغلال التناقض في وضع "مانشن" بوصفه "أنقاضًا" مأهولة. أما تأمين الثاني، فيتضمّن التفاوض باستمرارٍ مع مالكي المولّدات في محاولةٍ لمداراة الأسعار الباهظة والانقطاعات المتكرّرة بسبب الضغط الزائد على المولّدات. أما المياه، فجرى تأمينها من موقف السيارات المجاور الذي يملكه عماد مع إخوته، حيث يسدّد فاتورة المياه سنويًّا. في الوقت عينه، عانى المانشنيّون/ات سوءَ خدمة الإنترنت في خلال السنوات الخمس الأولى بسبب ارتفاع كلفة الباقات القادرة على تلبية الطلب المرتفع على الإنترنت، لكنّ الوضع تحسّن عندما حصل المنزل على خطٍّ أرضيٍّ لإنترنت DSL ميسور التكلفة. لم تغيّر قابلية "مانشن" للسكن من وضعه كـ"أنقاض" في السجّلات البلديّة ولا حلّت التناقض الذي يعتريه، ما تركه في مأزقٍ قانوني يستدعي التفاوض من جديدٍ مع الموظّفين الحكوميّين كلّما احتاج المنزل إلى إصلاحاتٍ كبيرة.

إنّ القيود المالية، وحالة المنزل المتهالِكة، وحظر عماد أيّ إصلاحٍ شاملٍ عنت كلّها أنّ إعادة الاستخدام التكيّفية الأوّلية للمنزل لا يمكن أن تُنجَز في عملية مسحٍ واحدة، لكنّها أضفت قيمةً أخلاقيةً على أعمال الصيانة المستمرّة وإعادة توظيف المكان. بمعنًى أدقّ، ساكِن/ة "مانشن" هو الشخص الذي يدفع مقابل استخدام الاستوديو أو غرفة المكتب مبلغًا يتراوح بين 100 و250[14] دولارًا اعتمادًا على حجم الغرفة وعدد المستخدِمين/ات. وتذهب هذه المساهمة لتغطية تكاليف التشغيل الأساسية للمنزل، وصيانته، وصندوق التحسينات البسيطة الطارئة. وكما سياستهم تجاه مستخدِمي/ات المكان من عموم الناس، إنّ

نظام المساهمة النقدية متساهلٌ ومُكيّفٌ مع القدرات الماليّة الفردية والمتقلّبة للناس. لكنّ تحديد من يصبح عضوًا جديدًا عندما تُتاح الفرصة يعتمد جزئيًّا على ما إذا كان الفرد سيكون حاضرًا ومشاركًا في الحفاظ على المساحة وإدارتها، مقارنةً بأولئك الذين إما لن يكونوا حاضرين، أو يشعرون بالحاجة إلى المغادرة، أو يُطلب منهم ذلك. "كنتُ آتي إلى العمل كلّ يومٍ لأجد شيئًا ما تعطّل وعليّ التعامل معه، مثل مرحاضٍ مكسور... أشياء أساسية للغاية. كان الوضع مرهقًا ومضيعةً للوقت"، قال أحد شاغلي الاستوديو السابقين الذين انضمّوا في وقتٍ مبكرٍ من عمر "مانشن" – وقت يُطلق عليه داخليًّا اسم "مرحلة مانشن 1" – حينما لم تكن الروح الجماعية للمشروع تحدّدَت بعد. كثيرًا ما يتذكّر المؤسّسون/ات الرئيسون/ات الجهدَ البدني والعاطفي، والصبر، والأعمال اليومية المتراكمة التي أنجزوها في البداية لإنقاذ "مانشن" وإبقائه صالحًا للسكن. في بدايات المبادرة على وجه الخصوص، تضمّن الشغلُ تجديدَ مساحات العمل التي يختارها المنضمّون/ات الجُدد، فأخذ "مانشن" يصبح تدريجيًّا أكثر ملاءمةً للسكن كلّما ازداد عدد ساكنيه. وفي حين تستدعي صيانةُ المنزل بالضّرورة المشاركةَ النشطة في الأعمال المادّية (Ingold 2010)، فإنّها أيضًا تجعل من هذا العمل شرطًا أخلاقيًّا للانتماء إلى الجماعة. في الواقع، يتوقّف القبول المستمرّ في الجماعة على الاستعداد للتنظيف، والترتيب، والتنظيم، والزراعة، والإصلاح، وإعادة التدوير، والطّهو وتشارك الوجبات بانتظام، أو إدخال تحسيناتٍ دوريّةٍ على المكان. كما يولى اهتمامٌ بارزٌ لتبادل الخدمات، ونسج الصداقات، ومقايضة السّلع المُستعملة (مثل الملابس، والمعدّات، والأثاث وما إلى ذلك) ضمن الاقتصاد المجّاني الذي يمتدّ ليشمل مستخدِمين/ات خارجيّين/ات أيضًا. وَهْبُ المكان ومَنحُه الجهدَ والوقتَ والأغراضَ يكتسبان أسبقيّةً على الأخذ منه.

في محاولتهم لممارسة وطرح بديلٍ لخَصخَصة المدينة وطغيان السيولة النقدية على اقتصادها، دافع المانشنيّون/ات بالإجماع عن حقّ عموم الناس في دخول المنزل والحديقة للعمل أو التسكّع مجّانًا. المبدأ هو وجوب مشاركة مكانٍ واسعٍ وممتعٍ مع الناس وجعله متاحًا للجميع. منذ إنشاء "مانشن"، كان مفتوحًا ورحّب بمجموعةٍ متناميةٍ ومتبدّلةٍ من المستخدِمين/ات الذين تضمّنوا زملاء/زميلات، وأصدقاء/صديقات، ومعارف، وأناسًا غرباء تمامًا من مختلف السياقات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى بعض الجيران. ومن بين مُستخدِمي/ات المكان أيضًا فنانون/ات، وناشطون/ات، وأكاديميّون/ات، وطلاب، ومصمّمون/ات، ومنظماتٌ ثقافيةٌ وإنسانيةٌ بعد التدقيق في خلفيّاتها. يشغل هؤلاء مواقع مختلفةً على مقياسٍ متدرّجٍ من الانبهار المطلق بجماليّات المنزل وتراثه من جهة، إلى المشاركة النشِطة في مهمّة "مانشن" من جهةٍ أخرى، ومرورًا بالفضول نحو السياسات والممارسات الحضَرية للجماعة. وتتخلّل رزنامة "مانشن" على الإنترنت ورش عمل، ومعارض، وعروض رقصٍ

وأزياء ودمى، ومحاضرات، ومناقشات، وصفوف يوغا، وبروفات مسرحية، ومسرحيات، واجتماعات، وعروض أفلام. لاستخدام أيّ من المساحات المشتركة لتنظيم هذه النشاطات، يدفع الأفراد ما تيسّر لهم من مساهماتٍ عينيةٍ أو نقدية، اعتمادًا على قدراتهم الماليّة. بالتالي، إنّ نظام الرعاية الاجتماعية نفسه الذي ينطبق في حالة المساهمات النقدية المطلوبة من المانشنيّين/ات، ينطبق أيضًا على المستخدِمين/ات الخارجيّين/ات، ما يشير إلى تساهل "مانشن" في شأن الربح المادّي. ومع ذلك، إنّ انفتاح "مانشن" لا يمثّل فقط القدرةَ غير المشروطة لأيّ شخصٍ على استخدام المنزل والحديقة - وهو أمرٌ متاحٌ عادةً في خلال ساعات العمل المعتادة إلى حدٍّ ما[15] – وللمتفرّجين/ات أو المشارِكين/ات في المناسبات الخاصّة خارج هذه السّاعات. في الواقع، يظلّ "مانشن" غير معروفٍ وقليل الاستخدام نسبيًّا، كما لا يسهل التعرّف إليه في المنطقة، إذ لا توجد أيّ علامةٍ أو لافتةٍ في الخارج تشير إليه، على الرغم من احتفاظه بعلاقاتٍ ودّيةٍ مع الجيران. إنّ الانخراط النشِط في إنتاج المساحات المشتركة بوصفها وسيلةً للتغيير الاجتماعي والسياسي، هو جهدٌ يجذب المستخدِمين/ات ذوي الوضع الاجتماعي والثقافي المتشابه، أكثر من عامّة الناس المقيّدين على نحوٍ متزايدٍ بجداول زمنيةٍ صارمةٍ للاستهلاك والعمالة الاستغلالية.

يُشجّع المانشنيّون/ات أصدقاءهم/نّ، والزوار وعموم المستخدِمين/ات على ممارسة المبادئ الأساسيّة للعناية بالمساحة، مع لافتاتٍ مثبتةٍ في جميع أنحاء المنزل تشرح كيف ولماذا. الجميع مدعوٌّ للتنظيف والترتيب بعد استخدام المكان، وغسل الأطباق، والالتزام بنظام إعادة تدوير القمامة، والحدّ من استخدام المياه في فترات الشحّ، والحرص على مراعاة الآخرين. تشمل هذه الروح أيضًا جيران "مانشن"، من خلال المعاملة بالمثل عند استخدام المعدّات النادرة، أو التعاون على المساحات المشتركة. هذا التوقع، حتى بين المانشنيّين/ات أنفسهم/نّ، لا يتحقّق دومًا ويحتاج إلى تذكيرٍ دوري. أحيانًا، تُترَك القمامة أو أدوات المطبخ المستعمَلة ملقاةً في الأماكن المشتركة، أو تُترك البنية التحتية المعطّلة من دون معالجةٍ من قبَل من يضبطها، على سبيل المثال، ما يستدعي الشكوى ويتطلب حلّ المسألة، لا سيّما عندما يقع العمل على عاتق بعض المانشنيّين/ات أكثر من غيرهم/نّ. إنّ تكرار عدم المساواة في توزيع العمل وبالتالي المنفعة، يؤشّر إلى خطر احتمال إساءة استخدام المورد المشترك (المنزل)، وهو ما أسماه هاردن "مأساة المشاعات"، مجادلًا بأنه يهدّد استمراريّة جميع الممارسات المشاعيّة (Hardin 1968). في أواخر العام 2014، شهدتُ مثالًا على هذه "المأساة". حينذاك، لاحظ بعضهم إهمالًا ماديًّا واجتماعيًّا يعتري المساحات المشتركة في "مانشن"، وتساءل عمّا إذا كان انسحاب الآخرين إلى استوديوهاتهم الشخصية لإنجاز أعمالهم يصرف انتباههم عن المشاركة في الحياة الجماعية. في الوقت عينه، برّر المنسحِبون/ات تراجعَهم/نّ بالحاجة إلى معالجة ضغوط أعمالهم/نّ، في وقتٍ لم تكن

"الجماعة" تجربةً ملموسةً بالنسبة إليهم[16]. أدى عدم التوافق إلى إطلاق "مرحلة مانشن 2" التي زادَت فيها التوقعات من جميع الأعضاء المتبقّين، ما ساعد بدوره في صياغة أجندةٍ جماعيةٍ أكثر عمديّة. عندما بدأ "مانشن" بجذب مزيد من المستخدِمين/ات، بمن في ذلك أعضاء يمتلكون شبكاتٍ اجتماعيةً وسياسيةً واسعة، أصبح تحقيقُ التوازن بين سوء الاستخدام والعناية بالمساحة أمرًا أكثر دقّة وحساسية. لم يكن التدخّل الطوعي والعفويّ في العلاقات المادّية، والاجتماعية والعاطفية للمنزل مثاليًّا للتعامل مع الطلب العام المتزايد على المنزل، ولا لضمان استمراريّة الجماعة في وجه التهديد الدائم بالإخلاء والهجرة الوشيكة لغسّان وساندرا إلى فرنسا في ربيع عام 2019. أصاب المانشنيّين/ات قلقٌ بشأن قدرتهم/نّ على إدارة وتنسيق إنجاز المهامّ اللازمة في المنزل بعد مغادرتهما، ما أطلق نقاشًا داخليًّا مفصّلًا عن الحوكَمة والاستدامة في مواجهة الهشاشة وعدم الاستقرار-"ترك بصمة"، بحسب تعبير ساندرا وآخرين. وفقًا لها، كانت مغادرتها وغسّان بمثابة فرصةٍ للتعمّق أكثر في الطموحات والتطلّعات السياسية لمبادرة "مانشن".

في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، نظّم المانشنيّون/ات ورشة عملٍ لمدّة يومَين لتبادل الأفكار في شأن المهمّة العملية والأخلاقية للمجموعة، وكيفية استمراريّة المكان في المستقبل. بقيادة ساندرا، التي أطلقَت عليها عنوان "صيرورة مانشن"، تضمّنَت الورشةُ مناقشاتٍ جماعيةً مركّزةً تناولَت أربعة أسئلةٍ رئيسية: ما هي القيَم المشتركة لـ "مانشن"؟ ما هي الممارسات والسلوكيات اليومية التي تعكس (أو تتحدّى) هذه القيم؟ ما هي الأنشطة والفعاليّات التي يمكن تقديمها لتعزيز هذه القيم ونشرها؟ ما الذي يمكن للأفراد الالتزام *بفعله* (بشكلٍ عمليّ ومستدام) لتحقيق هذا الهدف؟ بعد المناقشة، جرى توليف الخلاصات لإنتاج توزيعٍ جديدٍ للمسؤوليّات من قبَل اللّجان الفرعية المكلّفة كلّ منها الإشراف على وظيفةٍ معيّنةٍ داخل "مانشن": الصيانة والإصلاح، والأنشطة العامة، وشؤون "مانشن" والأعضاء الجدد، وبرنامج إقامة الفنانين/ات. قبل هذا التحوّل ومنذ إنشاء "مانشن"، كان اتخاذ القرارات الرئيسية وتنفيذها من ضمن صلاحيّات غسّان (وساندرا من حينٍ إلى آخر). بصفته العقل المدبر للمشروع والنظير الوحيد في العلاقة مع عماد، كان غسّان رمزيًّا وعمليًّا قائدَ مانشن. لكن على الرغم من هذه المركزية، اتّبع هو وساندرا أسلوبًا استشاريًّا للقيادة بالاشتراك مع المانشنيّين/ات الآخرين. في الواقع، سرعان ما دخلَت المبادراتُ المستقلّة التي اتخذها غسّان وغيره من أهالي المنزل واستقرّت في نسيج المكان وإيقاعه. ها هي استراحة القهوة الصباحية في المطبخ تنقلب إلى محادثةٍ مطوّلةٍ في ممرّ، ثم تتحوّل إلى وجبةٍ جماعيةٍ مُرتجلة، لتصبح نواة "مطبخ مانشن"، وهو غداءٌ أسبوعيّ أعدّه غسّان وساندرا وفتحاه للعموم لقاء رسمٍ رمزي. وفي حين يصرف هذا النمطُ انتباه الناسِ عن أعمالهم الفردية ومُخرجاتها، إنّ هذا "الخطرَ

المستمرّ المتمثّل في كثرة الاختلاط الاجتماعي"، كما وصفه أحد المانشنيّين/ات، يشكّل ميزات البطء، والمتعة، وأحيانًا العشوائيّة التي تسِم أسلوب العمل الجَمعيّ في "مانشن". وإذ أدّى ذلك إلى ترسيخ روتينٍ لأداء بعض الممارسات الداخلية، تعثّرَت قراراتٌ ومشاريع جماعيةٌ مهمّةٌ أخرى، إما بسبب إهمال المسؤوليّات أو إحالتها إلى الآخرين على نحوٍ غير منصِف. لكن بالإضافة إلى تنظيم ممارسات "مانشن" وتوحيد خطابه، قَلَبَ نظامُ الحوكمة الجديد الأدوارَ بين غسّان الذي غدا مستشارًا عن بُعد، والمانشنيّين/ات الذين تسلّموا جميع المهام الإدارية والتنفيذية، كما تولّى بعضهم/نّ التفاوض على شروط تمديد اتفاق الإعارة مع عماد بعد موافقته على اللقاء بهم/نّ. أصبحَت الجماعةُ أكثر تنظيمًا وتماسكًا على المستوى الداخليّ، ما عزّز عقدَها الاجتماعيّ، ودعّم ظهورها ومصداقيّتها المتنامية في المدينة، مرسّخًا لدى أعضائها شعورًا متجدّدًا بوجود هدفٍ مستدامٍ في مواجهة الهشاشة وعدم الاستقرار.

بيئة "مانشن" المجّانية، والمفتوحة، والفجّة والمُرتجلة تتناقض على نحوٍ صارخٍ مع مراكز التكنولوجيا و"حاضنات" ريادة الأعمال الربحيّة الأخرى المخصّصة للعمل الجماعيّ في بيروت، والتي بدأَت تنتشر حول وسط المدينة في منتصف العقد الماضي، وتضمّ أحدَث المرافق والتجهيزات. في أماكن مثل منطقة بيروت الرقمية (Beirut Digital District) أو آنتوورك (Antwork)، يدفع المستخدِمون/ات مبالغ تتراوح بين 200 و300 دولارٍ أميركي شهريًّا لقاء استخدام مساحات عملٍ فرديةٍ أو مشتركة، هادئة، ومعقّمة، ومكيّفة، ومضبوطةٍ أمنيًّا على نحوٍ احترافي، ومجهّزةٍ ببنيةٍ تحتيةٍ مستقرةٍ وطعامٍ وشرابٍ متوفّرَين للشراء. وفي حين يظلّ "مانشن" نموذجًا هامشيًّا إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى المشهد الثقافي اللبناني السائد، إذ لا يتمتّع بوضعٍ قانوني أو تمويلٍ من أيّ جهاتٍ مانحة - على الرغم من أنّ بعض منظّمات المانشنيّين/ات تتلقّى التمويل - إلا أنه نموذجٌ يتماشى مع مجموعةٍ صغيرةٍ من المساحات القاعدية والإبداعية الناشطة. ومع أنّ تلك المساحات تسعى أيضًا إلى تحقيق أجنداتٍ أخلاقيةٍ معينةٍ قوامها الممارسة الأخلاقية والخطاب ضدّ التيّار المهيمِن، في مجالاتها المكانية والاجتماعية والمهنيّة، فإنّها تفتقد إلى التقاطع بين ميزتَين تمنحان "مانشن" الخصوصيّة، هما حالتا الإعارة والهجر اللّتان تشكّلان شرطَين أساسيَّين للإمكانية والهشاشة. وبدورها، أمّنَت هذه الخصوصيّة لـ "مانشن" إعفاءً نادرًا وإن بسيطًا من العبء المالي لبدل الإيجار، محافِظةً على وجوده بواسطة وسائل متواضعة لكن تتطلّب جهدًا بدنيًّا وفرصةً لاختبار بيئةٍ غير استغلالية، ومتساويةٍ وتشاركية.

ومع ذلك، لم يكن "مانشن" منيعًا أمام شكلٍ معينٍ من أشكال عدم المساواة البُنيوية التي تسود في المجتمع اللبناني عبر الطبقات الاجتماعية وخارجها، وهو إحالة أعمال الصيانة الأكثر ثقلًا إلى العمّال المهاجرين المستخدَمين. ففي حين وُظّفَت نساءٌ أثيوبيات في التدبير المنزلي الروتينيّ بعد عامَين من افتتاح "مانشن"، كان عبد، وهو عاملٌ سوري، يعمل في المكان بشكلٍ منتظمٍ منذ العام 2015 متولّيًا أعمال التنظيف الأساسيّة والأشغال البدنية الشاقة. كما طُلب منه أن يكون متاحًا لتنظيف الاستوديوهات مقابل رسومٍ إضافيةٍ يسدّدها أصحابها. وقبل تعيين عبد، ناقش المانشنيّون/ات مطوَّلا ما إذا كانت الاستعانة بمصادر خارجيةٍ لتولّي هذه الوظائف أمرًا يتناسب مع العلاقات الاجتماعية الجَمعيّة والمستقلّة ذاتيًّا. لكن عندما فشل نظام التنظيف التناوبيّ مرارًا وتكرارًا، أدركَت الجماعة أنّ الحفاظ على "مانشن" نظيفًا ومرتبًا ليناسب الحساسيّات الصحّية والجمالية للمستخدِمين/ات والجمهور سيستغرق وقتًا وجهدًا أكبر مما يمكنهم استثماره جماعيًّا، نظرًا لكونه يزاحم مسؤولياتهم/نّ في إدارة الأنشطة الثقافية في "مانشن"، وإنجاز أعمالهم/نّ، ورعاية منازلهم/نّ وعائلاتهم/نّ. عندها قرّروا توظيف عبد، من دون أن يمنع ذلك مشاركةَ العديد من المانشنيّين/ات ممّن يمتلكون المهارات والعزم على مواصلة أعمالهم/نّ اليدويّة في المكان، إما على نحوٍ مستقلٍّ أو جنبًا إلى جنبٍ مع عبد، في أثناء تحديد مهامّه وتنسيقها. علاوةً على ذلك، تقرّر أن يشمل عبد نظامُ الرعاية الاجتماعية نفسه المطبّق على جميع مستخدِمي/ات "مانشن". لذلك، في حين يربطُ قانونُ العمل اللبناني العمّال المهاجرين بأرباب عملِهم اللبنانيّين عبر نظام الكفالة الجائر، حارمًا إيّاهم المساواة في الحقوق ومسهّلًا استغلالهم، يعوّض "مانشن" ظروفَ عمل عبد على نحوٍ واعٍ بأجرٍ وساعاتٍ أكثر إنصافًا تمكّنه من إعالة نفسه وأسرته. ويُدعى عبد أيضًا إلى المناسبات الاجتماعية، والوجبات المشتركة وجميع الاجتماعات (التي يحضر العديد منها)، كما يرحّب المانشنيّون/ات بآرائه ومبادراته الشخصية في شأن طبيعة مهامه وكيفيّة أدائها. بعيدًا عن الإقصاء والتهميش، تؤكّد هذه الممارسات الاحترامَ المتبادل والصداقة التي تجمع عبد بالمانشنيّين/ات، كما تعزّز مبادئ العدالة والمساواة التي تحاول الجماعة تطبيقها بوعيٍ وانتظام. لكن مع ذلك، دائمًا ما يعكس وجود عبد التسلسلَ الهرميّ القائم بين العمل البدنيّ والعمل غير الماديّ المتمثّل بالإنتاج الثقافي، ومعه التباينَ في المكانة الاجتماعية بين مَن يؤدّون الأوّل والآخر (Susen and Turner 2011). في الواقع، يتّسق ذلك مع الفهم السائد للمشاع بوصفه مكانًا ينشأ في داخل نظامٍ رأسماليٍّ ويتكوّن على نحوٍ متزايدٍ من إنتاجاتٍ غير مادّية، مثل "المعلومات، والتواصل، والمعارف والعواطف" (Hardt and Negri 2009: viii، مقتبس في Parr 2015: 85). ويستدعي هذا الواقعُ الاعترافَ بأنّ توظيف عبد هو أحد الشروط الأساسية الأقلّ إشهارًا لإمكانية وجود "مانشن"، والذي من دونه لا يمكن للمكان تأدية الدور الذي كرّس نفسَه لأجله في المدينة.

الخلاصة: المضاربةُ على المضاربةِ

ناقشتُ في هذه الورقة السُّبُل التي صاغَت بها الممارساتُ الأخلاقية لسكان "مانشن"، معطوفةً على خطابات الانفتاح، والرفاه، والمساواة وإعادة الاستخدام التكيّفية مساحةَ مشاعٍ فضفاضةً إنّما مُعرّفةً وواضحة المعالم في مواجهة النظام المكاني النيوليبرالي المتغطرس في بيروت. من خلال اتخاذ خطواتٍ أولى شاقةٍ لجعل الفيلا المهجورة صالحةً للسكن، والجهد اليومي اللاحق على مستوى الصيانة والاستخدام والحوكمة، نجح "مانشن" في تسخير العلاقات الاجتماعية وتحويلها ضمن الشروط المادّية للمنزل وعبرها، وصقل روح الرعاية ورسم ملامح الجماعة. كذلك بيّنتُ أنّ على الرغم من عدم تكافؤ القوى بين الطرفَين، فإنّ المواقف الاجتماعية لكلٍّ من عماد والمانشنيّين/ات متوافقةٌ بما يكفي لتفسير الثقة الضمنيّة التي يعهد بها المالكُ في إطار هذا الترتيب غير العادي. في الواقع، كانت هذه الخطوة النادرة، أي إقدام مالكٍ على تكليف ممتلكاته الخاصة لغرباء، محطَّ دهشة وتساؤل بين المانشنيّين/ات أنفسهم/نّ وآخرين في الدوائر الحليفة والصديقة[17]. مع ذلك، ولفهم الظروف التي مكّنَت نشوء "مانشن" مشاعًا حضَريًّا، نظرتُ في ما وراء نوايا عماد، لأعاينَ الظّروف المادية والاجتماعية الأوسع التي أتاحَت مثل هذه النّية، وسمحَت بالتالي بتجربة "مانشن". وفي هذه الورقة، طرحتُ أنّ سبيل عماد إلى مراكمة رأس المال الماليّ والثقافي، يُفسّره جيدًا مفهومُ "الفائض الخيري" الذي يشكّل الشرط الجوهريّ لإمكانية وجود "مانشن". وبما أنّ إخلاءَ "مانشن" هو أحد الشروط الرئيسية في اتفاقية الإعارة، جادلتُ بأنّ عدم الاستقرار أو الهشاشة هو الشرط الأساسيّ لتلك الإمكانية.

في السياق الذي تكون فيه المُلكية الخاصة هي الشكل السائد لحيازة المساحة الحضَرية والمسكن، يمكن لمالك الأرض القادر على الانتظار - والذي "نهنّئه" – أن يكتسب راحةً ثلاثية الأبعاد بفضل هذا الترتيب: الاحتفاظ بمنزله مُصانًا من الإهمال التام من خلال إشغاله بالسكّان والإصلاحات الروتينيّة التي يُدخلونها عليه؛ والمضاربة على ممتلكاته بينما يكتسب مكانةً بوصفه أحد رعاة الثقافة والفنّ في المدينة. إنّ إقدام عماد على شراء تلك الفيلا في الوقت المناسب الذي تبِعَه ارتفاعٌ سريعٌ في أسعار الأراضي، معطوفًا على استقرارِ أعماله وأحواله، سمح له بحيازة الأراضي من دون الحاجة الملحّة إلى تفعيلها في السوق، مع احتفاظه بامتياز تحقيق عوائد كبيرةٍ على استثماره لحظة يشاء في المستقبل. وبما أنه أبقى العقار معلّقًا موقتًا خارج السوق، بعدما تخلّى عن فكرة السّكن فيه، استقرّ عماد في وضعٍ مريحٍ جعله راغبًا في "أن يكون مفيدًا" لمشروعٍ ثقافي في المدينة. هكذا، تمنحه الإعارةُ مكانةً اجتماعية، بقدر استغنائه عن أيّ عوائد سواء في شكل ربحٍ مادّي أم تقديرٍ علنيّ (مفضّلًا أن يظلّ متحفّظًا). وفقًا

لبورديو، يشكّل دعم الإنتاج الفني والثقافي تبنّيًا لموقفٍ غير نفعيّ، يُترجم إلى مكانةٍ مُكتسبةٍ لكَونه مفيدًا لتجارةٍ "عديمة الفائدة" (Susen and Turner 2011, 198). على هذا النحو، يبدو إحسانُ المالِك بمثابة مصلحةٍ زاهدة، وتُخفى مكاسبُه على مستوى المكانة والهيمنة تحت جناح "الوهم التعتيميّ" الذي يولّده الإيثار وفعل الخير (Silber 2009, 175). بالتالي، إنّ مُلكيّة "مانشن" هي فائض رأس المال بالنسبة إلى عماد، بما يتجاوز احتياجاته الفورية، لكنها أيضًا فرصةٌ ممتازةٌ لمراكمة رأس المال الماليّ والثقافي.

وفي حين تخضع الإعارة لإحسان عماد، يعفي ذلك "مانشن" من الدّيون ضمن سياقٍ تتشابك فيه العقاراتُ بحدّةٍ مع المؤسّسات المالية المحلّية والعالمية، وتبرز الديون محورًا لتلك التشابكات (Parr 2015). ومع ذلك، فإنّ هديّة الوصول إلى الفضاء الحضَري حرًّا من الديون تأتي بثمنٍ باهظ: يبقى "مانشن" على الدوام في وضعٍ محفوفٍ بالمخاطر، حيث يمكن للمالِك في أيّ لحظةٍ استعادة مورده الأساسيّ - المنزل والحديقة – وحرمانه منهما. يُعلِمنا موس أنّ الإهداء يأتي مع الحساب والدَّين بشكلٍ أو بآخر، وأنّه ما مِن هديةٍ مجانية، مهما كانت مغلّفةً بالإحسان، أو علامات الكرم، أو خطابات النوايا الحسنة (Conk 1986; Mauss 195). في سياق رفع القيود العامة، وزيادة تسليع المساكن والموارد المشتركة، وتوسّع الفجوات الطبَقية (طرابلسي 2014)، تولّد إعارة الممتلكات ديونًا اجتماعيةً مُكبِّلة، وتُعيد تأسيس العلاقات غير المتكافئة التي تفاقم الهشاشة وانعدام الاستقرار، كما تقوّي موقع المانح وتعزّز قوّته وسلطته. إنّ إعارة عماد منزلَه ترسّخ نمط حيازة الأراضي والإنتاج الثقافي من خلال علاقات الرعاية الأبوية التي لها إرثٌ في تاريخ بيروت الإقطاعي الجديد، حيث كان التجار – وأغلبهم من الرجال - وما زالوا يُنفقون فائض أرباحهم على رعاية الفنون والعمل الخيريّ كالتعليم والثقافة، وهي كلّها مجالاتٌ جديرةٌ بالدعم في إطار مشروع تحديث الدولة (Hage ; Souaid 1997 1989).

تمّت عمليةُ تحويل "مانشن" إلى مشاعٍ تحت جناح السّوق، وفي ظلّ الدولة، في محاولةٍ لتحصيل فهمٍ دقيقٍ للعلاقة التي تربط "مانشن" بكلتيهما. وفي حين أنّ تحرّر "مانشن" من أيّ ديونٍ أو بدل إيجارٍ يضعه تحت جناح السوق، فإنّ سلطة عماد المطلقة بالإخلاء معطوفةً على قبوله بالتفاوض تمنحه صفاتٍ شبيهةً بصفات الدولة، في ظلالها يقوم "مانشن". إنّ انتقال الدول العربية - بما في ذلك لبنان – من مفهوم استحقاق الرعاية الاجتماعية بعد الاستقلال، إلى مفهوم الإحسان والعمل الخيري في ظل النيوليبرالية، يضع الحقوق المدنية على نحوٍ متزايدٍ تحت رحمة المصالح الخاصّة، ويُعيد تعريف فهمنا

للدولة (Obeid 2015). كما أنّ تواطؤ المصالح العامة والخاصّة في توجيه السياسة الحضَرية النيوليبرالية في بيروت، يضع سكّان المدن ذوي الدخل المتوسط إلى المنخفض عقبةً أمام المُلكية الخاصة والرّبح العقاري، ما يجعل الإخلاء نمطًا مركزيًّا لممارسة السيادة (Bekdache 2015). يواجه سكان لبنان بصورةٍ متزايدةٍ السلطاتِ اللبنانية متنكّرةً كأفرادٍ ومواطنين عاديّين ذوي سلطاتٍ هائلة (Kassamali 2019)[18]، مثل شخصية ربّ العمل للعمّال والعاملات المهاجرين/ات أو غير الرسميين/ات، ومالِك الأرض أو المنزل. يجوز القول حتى إنّ جهود المانشنيّين/ات للتفاوض على التمديد وانفتاح عماد على ذلك، تردّد صدى اللقاء بين المواطنين/ات اللبنانيّين/ات ودولتهم/نّ المطبوعة بطابعٍ مُمأسسٍ من اللارسميّة والخروج عن الشرعية (e 2018Hag, 99-97)، ما يجعل قابليّة التفاوض تجربةً أساسيةً وإن غير متوقعةٍ مع الدولة (Kanafani 2017a, 145). إنّ عدم استقرار "مانشن" بفعل قابلية الإخلاء يندرج ضمن الهشاشة التي تفرضها الدولة على مَن لا يمتلك مسكنًا في المدينة، وهو ما يعزّز على الأرجح استعدادَ عماد للتفاوض على التمديد مرارًا وتكرارًا. إذ طالما ظلّ "مانشن" مبادرةً ثقافيةً "لطيفة" ومعتمدةً عليه، وظلّت أجندته الجماعيّة وممارساته الأخلاقية لا تهدّد سيادة الملكية الخاصة، تبقى الإعارة خطوةً آمنةً ومريحةً بالنسبة إلى عماد: عدم الاستقرار أو الهشاشة كإمكانيّة.

يتشابه "مانشن" في موقعه الإثنوغرافي مع سياقاتٍ ما بعد استعماريةٍ أخرى في دول عالم الجنوب، بما في ذلك الاكتساح الحضَري، والتسليع السريع للمساكن والموارد، وتراجع الرعاية الاجتماعية إلى الحدّ الأدنى واتساع الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية. كما يشترك أقلّه مع سياقاتٍ عربيةٍ أخرى، في علاقته المشحونة مع الدولة المُهمِلة والاستبدادية (Obeid 2015). ويمكن لهذه المنطقة أن تؤدّي دورًا أكثر مركزيةً في النقاش العالمي - فكريًّا وسياسيًّا – في شأن إمكانات المشاع والمشاعات الحضَرية بوصفها بديلًا للوضع الراهن. ثمّة حاجةٌ للنظر في مسائل المشاعات مرةً أخرى وعن كثبٍ لتغذية البحوث والممارسات ذات الصّلة، انطلاقًا من خصوصيّات المنطقة، ومعايير الإمكانية، والتقييد والخيال فيها. أدّى الجمود السياسي، ورأسمالية المحسوبيّة، وفساد الدولة، وإهمال الرعاية الاجتماعية، وجائحة كوفيد-19 والانفجار المدمّر في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 إلى تراكم الأزمات واحدة تلو الأخرى على هذه البقعة الصغيرة والمضطربة. ومع ضخامة الدَّين العام، بدأ الاقتصاد اللبناني في نهاية المطاف انحداره في شتاء 2019-2020 ليبلغ القعر في العام 2021. لكن حتى اشتعال الثورة اللبنانية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ظلّ الصوت المُدافع عن فكرة الصالح العام خافتًا جدًّا ليُسمَع وسط ضجّة الخطاب السائد أو ليُشكّل سابقةً في الوعي العام. تزامنًا مع الحركات الاجتماعية الصاعدة

في زمان الربيع العربي عام 2011، وعلى نحوٍ متزايدٍ بعد ثورة 17 تشرين، يشكّل استمرار النضال والحركات الاجتماعية أساسًا قيّمًا لممارسة أخلاقيّات الحياة المُستدامة والعادلة، وهو نمط حياةٍ يمثّله المشاع.

كان "مانشن" والعديد من أعضائه الناشطين/ات وشبكاتهم/نّ سبّاقين/ات في الدفع من أجل التغيير قبل الثورة وفي خلالها، فألهَموا الآخرين بينما عملوا لشحذ أهدافهم/نّ واستراتيجيّاتهم/نّ، وغالبًا ما كانوا يستخدمون المساحات المشتركة في "مانشن" مكانًا عامًّا للاجتماع والتنظيم. ومن خلال منتديات النقاش المفتوحة، ومشاورات حلقات التركيز والمحادثات العفوية، حاول المانشنيّون/ات تقييم شروط إمكانية المجموعة، وكيفيّة تسخير تجربة "مانشن" لتحفيز تغييرٍ مستدامٍ يتجاوز خصوصية المنزل. هل استعارة المكان نموذجٌ واقعيٌّ، وقابلٌ للتكرار أو مرغوبٌ فيه أساسًا للتغيير؟ كيف يمكن للأفراد التجمّع والتنظيم تحت التهديد الدائم بالإخلاء؟ ما الذي يمكن لـ "مانشن" فعله لينفض عنه حال الهشاشة؟ إنّ تاريخ المجتمعات التي تعيش على الموارد المشتركة يتجاوز بكثيرٍ تاريخ اكتنازها لصالح القلّة. ووفق لاينبوه، تشكّل الملكية الخاصة سرقةً للمشاعات، بدلًا من أن يكون المشاع تعدّيًا على الأملاك الخاصة (Linebaugh 2014). بفضل تراكم خبرته، بات "مانشن" يتميّز بمكانةٍ تُتيح له التعامل مع هذه الأسئلة المحوريّة بما يتجاوز موقعه الجغرافي الخاص وترتيبه الموقّت.

شكرٌ وتقدير

أعرب عن تقديري لجميع أعضاء/عضوات مبادرة "مانشن" لترحيبهم/نّ بي لأنجز عملي الإثنوغرافي الميداني في وسطهم/نّ، كما أشكرهم/نّ على العديد من المحادثات المثمرة والسخيّة التي أجريناها معًا على مرّ السنين. أنا ممتنّةٌ أيضًا لكلّ من أجريتُ معه/ا لقاءً من أجل هذا المشروع. شكرًا لكلٍّ من كيتي وديفيد على دعمهما الذي لا غنى عنه في مراحل الكتابة النهائية. كما أتوجّه بشكرٍ خاصٍ لكلٍّ من غسان وساندرا لسَرد قصصهما ومشاركتي ملاحظاتهما القيّمة على المسوّدات السابقة لهذه الورقة.

تنويه مؤسّسي

تمكّنتُ من نشر هذه الورقة (جزئيًّا) بفضل دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بتمويلٍ من مؤسّسة كارنيغي في نيويورك لبرنامج زمالة ما بعد الدكتوراه (الدورة 4).

الهوامش

1 في حينها، كان ذلك يعادل 50 دولارًا أميركيًّا.

2 يملأ التطوير العقاريّ الخاص المجال الحضَري على نحوٍ سريع، ما أكسب بيروت سمعةً بوصفها إحدى أكثر المدن اكتظاظًا بالسكان مع إحدى أصغر نسَبٍ من المساحات الخضراء للفرد. وذكر أحد التقارير أنّ 50 في المئة من سكان لبنان يعيشون في بيروت، حيث يمكن لكلّ ساكنٍ الوصول إلى أقلّ من مترٍ مربعٍ واحدٍ من المساحات الخضراء. (Nahnoo 2012: 2)

3 بالفرنسية: laisser-tout-faire، وتعني السّماح بأيّ شيءٍ دونما قيود.

4 اشتهرَت العائلة المالِكة والمقيمة سابقًا في المنزل باستضافتها مناسباتٍ باهظة التكاليف جمعَت نخبة المجتمع اللبناني الراقي، فضلًا عن ولائم أصغر نطاقًا مع سياسيّين بارزين هدفَت للتفاوض على اتفاقياتٍ محوريةٍ آنذاك (مقابلة، بيروت، 10 أيلول/سبتمبر 2014).

5 باللغة العربية، هاني الشرّي، وعزي البايع.

6 وافق عماد على تعليق هذا الشرط في العام 2019 عندما كان "مانشن" يواجه الإخلاءَ والإغلاقَ الوشيكَين، فتقدّم بطلبات دعمٍ وفاز بمنح تضامنٍ وازنةٍ من المورد الثقافي والصندوق العربي للثقافة والفنون.

7 مقابلة مع غسّان، "مانشن"، 10 كانون الثاني/يناير 2014.

8 مقابلة مع ساندرا وغسّان، مانشن، 16 أيار/مايو 2014.

9 نقلَه عنه المانشنيّون/ات من أحد الاجتماعات معه، مكتبه، 17 أيلول/سبتمبر 2019.

10 مقابلة مع عماد، مكتبه، 24 تموز/يوليو 2014.

11 في سابقةٍ لمثل هذه الميزة العقارية في شارع سرسق الحصري، حيث يقع قصرٌ سكنيٌّ قديمٌ جيّد الحفظ والصيانة جرى تحويله إلى فسحةٍ للمناسبات، سمح ذلك للمطوّرين بتشييد أحد أكثر المباني ارتفاعًا في أفق بيروت على قطعة أرضٍ مجاورةٍ تُحلّق اليوم فوق حدائق القصر.

12 معروف أيضًا بـ "وضع اليد". يتمّ أحيانًا إدراج شكل من أشكال الوصول إلى الممتلكات عن طريق الإشغال غير الرسمي، والاستحواذ على الأراضي في الهيئة التشريعية التي تتعامل مع حيازة الأراضي، لتنظيم الوصول العادل اجتماعيًّا وبيئيًّا إلى المسكن والإنتاج الاقتصادي. لا يعترف قانون الملكية اللبناني إلا بالاستحواذ على الممتلكات غير المسجلة في السجل المساحي.

13 هذه الترتيبات غير الرسمية سائدةٌ بما يكفي لإضفاء شرعيةٍ عليها أو التسامح معها من قِبَل الدولة في فتراتٍ مختلفةٍ من تاريخ لبنان بعد الحرب. تخضع بدلات الاشتراك في خدمات المولّدات الخاصة لتقلّب أسعار الوقود في السوق، وغالبًا ما تُحدّد خارج تسعيرات الدولة وفي تضادٍّ معها. لمزيدٍ من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر/ي أبي غانم (Abi Ghanem 2017).

14 قبل الانهيار الاقتصادي والتضخم المفرط في لبنان في العام 2020، واستنادًا إلى سعر الصرف الرسمي البالغ 1515 ليرة لبنانية للدولار الواحد، تُرجمت هذه الأرقام إلى ما يقارب 150,000 ليرة لبنانية و340,000 ليرة لبنانية، أي ضمن الإمكانات المالية لـ "مانشن".

15 شملَت الظروف الاستثنائية التي عرقلَت وصولَ الجمهور إلى "مانشن" فترات الحظر والإغلاق التي نتجَت عن تفشّي جائحة كوفيد-19، ثم تفجير مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020.

16 ملاحظات ميدانية، اجتماع لِـ "مانشن"، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

17 منتدى "مانشن"، 29 حزيران/يونيو 2020. بعد الثورة.

18 توضح قاسم علي (2019) هذا الأمر في حالة نظام الكفالة الذي يحكم وجود العمال المهاجرين وعمالتهم في لبنان، بحيث يتمتع أصحاب العمل بسلطاتٍ شبه مطلقةٍ على حيوات العمال ومصايرهم، ما يتيح لهم ارتكاب انتهاكاتٍ كبيرةٍ لحرياتهم وحقوقهم. يؤدّي ذلك دورًا في قدرة مالك الأرض على الإخلاء، وهو ما يناقشه بكداش على نحوٍ مفصّل.

البيبليوغرافيا

Al-Nakib, Farah. 2013. “Kuwait’s Modern Spectacle: Oil Wealth and the Making of a New Capital City, 1950-90.” *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 33 (1): 7–25.

Abi Ghanem, Dana. 2017. “Energy, the city and everyday life: Living with power outages in post-war Lebanon,” *Energy Research & Social Science* 36.

Harvey, David. 2012. *Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution*. London: Verso.

Hisham Ashkar, 2014. "Lebanon 2004 Construction Law: Inside the Parliamentary Debates", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 2014-10-16 152.

Ingold, Tim. 2010. “The Textility of Making.” Cambridge Journal of Economics 34(1):91–102.

Bekdache, Nadine. 2015. “Evicting Sovereignty: Lebanon’s Housing Tenants from Citizens to Obstacles,” in Arab Studies Journal (Vol. XXIII No. 1), Fall 2015: 320-51.

Bourdieu, Pierre. 1984. Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste. Cambridge: Harvard University Press.

Brones, Sophie and Amin Moghadam. 2017. “Beirut-Dubai: Translocal Dynamics and the Shaping of Urban Art Districts.” Pp. 55-238 in The Transnational Middle East: People, Places, Borders, edited by L. Vignal. New York: Routledge.

Caldeira, Teresa P.R. 1999. “Fortified Enclaves: The New Urban Segregation.” Pp. 83–110 in Theorizing the City: The New Urban Anthropology Reader, edited by S.M. Low. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Carsten, Janet, and Stephen Hugh-Jones, eds. 1995. About the House: Levi-Strauss and Beyond. New York: Cambridge University Press.

Chaaban, Jad. 2015. “Mapping the Control of Lebanese Politicians over the Banking Sector.” Beirut. www.jadchaaban.com.

Conk, Lee. 1986. “Reciprocity and the Power of Giving.” In Work in Modern Society: A Sociology Reader, edited by L.Perman, 63-157. Dubuque, IA: Kendall/Hunt.

Daher, Rami. 2014. “Families and Urban Activists as Emergent Local Actors in Urban Rehabilitation in the Mashreq: Re-Defining Heritage/Re-Writing the City.” Pp. 77-151 in The Politics and Practices of Cultural Heritage in the Middle East, edited by R. Daher and I. Maffi. London: I.B. Tauris.

Davie, May. 2001. Beyrouth 1825-1975: Un Siècle et Demi d’Urbanisme (Beirut 1825-1975: Half a Century of Urbanisation). Beirut: Order of Engineers and Architects.

Deeb, Lara and Mona Harb. 2013. “Good Taste, Leisure’s Moral Spaces, and Sociopolitical Change in Lebanon.” Pp. 208–222 in Leisurely Islam: Negotiating Geography and Morality in Shi’ite South Beirut. Princeton and Oxford: Princeton University Press.

De Guzman, Maria. 2019. “Lebanese property market remains depressed.” Global Property Guide. Retrieved May 20, 2019. https://www.globalpropertyguide.com/Middle-East/Lebanon/Price-History

Féghali, Pascale. 2009. Le Quartier de Sanayeh à Beyrouth: Une Exploration Filmique (The Neighbourhood of Sanayeh in Beirut: An Exploration in Film). Beirut: Institut Français du Proche-Orient.

Florida, Richard L. 2003. “Cities and the Creative Class.” Cities and Communities 2(1):3–19.

Gates, Carolyn. 1998. The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy. London: Centre for Lebanese Studies in Association with I.B. Tauris.

Gebhardt, Hans, Dorothee Sack, and Ralph Bodenstein, eds. 2005. “History, Space and Social Conflict in Beirut: The Quarter of Zokak El-Blat.” Beiruter Teste und Studien 97. Orient Institute Beirut.

Hage, Ghassan. (1989). The Fetishism of Identity: Class, Politics, and Processes of Identification in Lebanon. Thesis: Macquarie University, Sidney.

Hage, Ghassan. 2018. “Inside and Outside the Law: Negotiated Being and Urban Jouissance in the Streets of Beirut.” Social Analysis 62 (3): 88–108.

Hardin, Garrett. 1968. “The tragedy of the commons. Science 162(3859): 1243–1248.

Hardt, Michael and Antonio Negri. 2009. Commonwealth. Cambridge, MA.: Harvard University Press.

Kalb, Don. 2017. “Afterword After the Commons — Commoning!” Focaal 79:67–73.

Kanafani, Samar. 2017a. “On Deference and Benevolence: The Politics of Parking in Beirut.” Arab Studies Journal 25(1):49-124.

Kanafani, Samar. 2017b. Made to Fall Apart: An Ethnography of Urban Renewal and Old Houses in Beirut. Theses: University of Manchester, UK.

Kanafani, Samar and Zina Sawaf. 2017. “Ethnography as Knowledge in the Arab Region.” Contemporary Levant 2(1).

Kassamali, Sumayya. 2019. “State as Citizen/Citizen as State: How Migrant Workers Encounter Lebanese Authority.” in Arab Council for Social Sciences Biannual Conference. Beirut.

Kip, Markus. 2015. “Moving Beyond the City: Conceptualizing Urban Commons from a Critical Urban Studies Perspective.” Pp. 42–59 in Urban Commons: Moving Beyond State and Market, edited by M. Dellenbaugh, M. Bieniok, A. K. Müller, M. Schwegmann, and M. Kip. Basel: Birkhäuser Verlag AG.

Krijnen, Marieke, and Mona Fawaz. 2010. “Exception as the Rule: High-End Developments in Neoliberal Beirut.” Built Environment 36 (2): 59-245.

Linebaugh, Peter. 2014. Stop, Thief! The Commons, Enclosures, and Resistance. Oakland, CA: PM Press.

Lloyd, Richard. 2014. “Grit as Glamour.” Pp. 33-123 in The Urban Ethnography Reader, edited by M. Duneier, P. Kasinitz, and A. K. Murphy. Oxford, UK: Oxford University Press.

Marot, Bruno, and Serge Yazigi. 2012. “La Reconstruction de Beyrouth: Vers de Nouveaux Conflits?” Metropolitiques. Eu, 1–6.

Marot, Bruno. 2014. “The End of Rent Control in Lebanon: Boost to the ‘Growth Machine?’” Jadaliyya. Retrieved May 25, 2015, from http://tinyurl.com/z6ple3s.

Mauss, Marcel. 1950 (1990). The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies. New York: W.W. Norton

NAHNOO. 2012. “From Public to Private: Beirut Public Spaces, The Case Study of R.B Public Sand Beach.” Beirut: NAHNOO Organization.

Obeid, Michelle. 2015. “‘States of Aspiration’: Anthropology and New Questions for the Middle East.” Pp. 434-451 in A Companion to the Anthropology of the Middle East, edited by S. Altorki. Chichester UK: Wiley-Blackwell.

Opazo Ortiz, Daniel. 2015. “Urban Commons: Beyond State and Market Part 3.” Pp. 29-117 in Urban Commons: Moving Beyond State and Market, edited by M. Dellenbaugh, M. Bieniok, A. K. Müller, M. Schwegmann, and M. Kip. Basel: Birkhäuser Verlag AG.

Ostrom, Elinor. 1990. Governing the commons. New York: Cambridge University Press.

Özkan, Derya and Güldem Baykal Büyüksaraç. 2020. “Towards an Ethos for Commoning the City: An Introduction.” in Commoning the City: Empirical Perspectives on Urban Ecology, Economics and Ethics, edited by D. Özkan and G. Baykal Büyüksaraç. New York: Routledge.

Parr, Adrian. 2015. “Urban Debt, Neoliberalism and the Politics of the Commons.” Theory, Culture & Society 32 (2): 69–91.

Saksouk-Sasso, Abir, Nadine Bekdache, and Mohammad Ayoub. 2015. “Private Interest Closing Social Space? A Critical Analysis of Lebanon’s Real Estate Sector.” Pp. 26–38 in Lebanon: Towards a Peace Economy, edited by J. Banfield and V. Stamadianou. London: International Alert.

Sawalha, Aseel. 2010. Reconstructing Beirut: Memory and Space in a Postwar Arab City. Austin: University of Texas Press.

Silber, Ilana. 2009. “Bourdieu's Gift to Gift Theory: An Unacknowledged Trajectory.” Sociological Theory 27 (2): 173-190.

Souaid, Marie-Claude. 1997. “Réseaux D’investissements Fonciers et Immobiliers à Beyrouth: Une Filiere Chiite (A Network of Property and Real Estate in Beirut: A Shiite Sector).” Les Cahiers Du CERMOC, no. 16.

Soueid, Mazen, Stephanie Ghanem, Ziad Hariri, Rita Nehme, and Nadine Abdel Fattah. 2016. “Analysis of Lebanon’s Real Estate Sector.” Bankmed - Market & Economic Research Division.

Susen, Simon, and Bryan S. Turner, eds. 2011. The Legacy of Pierre Bourdieu: Critical Essays. London: Anthem Press.

Tierney, Julia. 2015. “The Diaspora, Debt, and Dollarization: Unraveling Lebanon’s Resilience to a Sovereign Debt Crisis.” Jadaliyya. Retrieved April 20, 2015, from http://tinyurl.com/zsjcf6h.

Thorpe, Lucas. 2015. The Kant Dictionary. London: Bloomsbury.

Traboulsi, Fawwaz. 2014. “Social Classes and Political Power in Lebanon.” Beirut: Heinrich Böll Stiftung.

Zaatari, Zeina. 2015. “Social Movements and Revolution.” Pp. 338-360 in A Companion to the Anthropology of the Middle East, edited by S. Altorki. Chichester UK: Wiley-Blackwell.